

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الإسكوا

الديون والاستثمار والنمو الاقتصادي المحفّز ذاتياً في منطقة  
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

العدد رقم 3

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

E/ESCWA/EAD/2005/8  
9 November 2005  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

## التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الإسكوا

الديون والاستثمار والنمو الاقتصادي المحفّز ذاتياً في منطقة  
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

العدد رقم 3

الأمم المتحدة  
نيويورك، 2005

E/ESCWA/EAD/2005/8
ISSN. 1814-1420
ISBN. 92-1-628050-6
05-0570

مطبوعات الأمم المتحدة
Sales No. A.06.II.L.1

## تمهيد - د

الهدف من سلسلة التوقعات والتنبؤات هو تقديم مادة تساعد البلدان الأعضاء في اللجدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على تصميم سياسات للتنمية المالية والنقدية والاقتصادية-صادية ترمي إلى زيادة تعزيز التعاون في مجال السياسات العامة الاقتصادية الكلية والإنمائية والاقتصادية. وتقدم هذا السلسلة أيضاً نماذج اقتصادية قياسية للتنبؤ في منطقة الإسكوا وتستعرض التسلسل الزمني لخصائص المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية، بقصد إنشاء اتجاهات اقتصادية ووضع توقعات وتنبؤات عالمية لمنطقة الإسكوا.

وقد تولى العدد رقم 1 من هذه السلسلة تقييم تأثير السياسات النقدية والمالية بتقديم دراسة وثيقة لبعض المجاميع النقدية والمالية. وتستخدم الاختبارات الاقتصادية القياسية للتنبؤ في هذه الدراسة لإيجاد توقعات عن استدامة السياسات العامة المالية في منطقة الإسكوا. وفي العدد رقم 2، تمت دراسة دور كل من الاستثمار والإنفاق العام في النمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا والتنبؤ بمستويات الإنفاق العام الذي يتيح النمو الأمثل للنتائج المحلي الإجمالي.

وفي هذا العدد، يتم تحديد طبيعة آليات النمو في منطقة الإسكوا والتعرف عليها. والتركيز الرئيسي لهذه الدراسة هو اكتشاف ما إذا كان الدين العام والدين الخاص والاستثمار العام والاستثمار الخاص في منطقة الإسكوا يستطيعان تعزيز النمو الاقتصادي.



## المحتويات

### الصفحة

ج	تمهيد
ح	ملاحظات تفسيرية
ط	موجز تنفيذي
1	مقدمة

### الفصل

3	أولاً- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية الكلية
3	ألف- المعدلات الحقيقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء في الإسكوا ...
5	باء- الاستثمار الخاص في البلدان الأعضاء في الإسكوا
8	جيم- الاستثمار العام في التعليم والصحة والبنية التحتية والنمو
11	دال- الدين المحلي العام مقابل الدين المحلي الخاص
17	ثانياً- استعراض للمؤلفات ذات الصلة بنظرية النمو
21	ثالثاً- المنهجية العملية والنتائج
22	ألف- البيانات والعينة
22	باء- نموذج عملي
23	جيم- نموذج جرانجر للسببية وآليات النمو
38	رابعاً- الاستنتاجات والآثار المترتبة في السياسة العامة

### قائمة الجداول

25	1- اختبارات السببية لجرانجر: مصر
27	2- اختبارات السببية لجرانجر: الأردن
29	3- اختبارات السببية لجرانجر: لبنان
30	4- اختبارات السببية لجرانجر: الجمهورية العربية السورية
31	5- اختبارات السببية لجرانجر: البحرين
32	6- اختبارات السببية لجرانجر: الكويت
33	7- اختبارات السببية لجرانجر: قطر
34	8- اختبارات السببية لجرانجر: عمان
35	9- اختبارات السببية لجرانجر: المملكة العربية السعودية

- 36 ..... 10- اختبارات السببية لجرانجر: الإمارات العربية المتحدة  
المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الأشكال

- 1- المعدلات الفعلية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء في الإسكوا،  
1980-2004 ..... 4
- 2- الاستثمار الخاص في البلدان الأعضاء في الإسكوا، 1970-2004 ..... 6
- 3- الاستثمارات العامة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، 1970-2004 ..... 9
- 4- الدين العام المحلي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، 1960-2004 ..... 12
- 5- الدين الخاص المحلي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، 1970-2004 ..... 15

جداول المرفق

- 1- اختبارات جذور الوحدات: مصر ..... 42
- 2- اختبار التكامل المشترك: مصر ..... 42
- 3- نموذج لتصويب الأخطاء: مصر ..... 43
- 4- اختبارات جذور الوحدات: الأردن ..... 43
- 5- اختبار التكامل المشترك: الأردن ..... 44
- 6- نموذج لتصويب الأخطاء: الأردن ..... 44
- 7- اختبارات جذور الوحدات: لبنان ..... 45
- 8- اختبار التكامل المشترك: لبنان ..... 45
- 9- نموذج لتصويب الأخطاء: لبنان ..... 45
- 10- اختبارات جذور الوحدات: الجمهورية العربية السورية ..... 46
- 11- اختبار التكامل المشترك: الجمهورية العربية السورية ..... 46
- 12- نموذج لتصويب الأخطاء: الجمهورية العربية السورية ..... 46
- 13- اختبارات جذور الوحدات: البحرين ..... 47
- 14- اختبار التكامل المشترك: البحرين ..... 47
- 15- التراجع الذاتي للموجهات: البحرين ..... 47
- 16- اختبارات جذور الوحدات: الكويت ..... 48
- 17- اختبار التكامل المشترك: الكويت ..... 48
- 18- نموذج لتصويب الأخطاء: الكويت ..... 48
- 19- اختبارات جذور الوحدات: قطر ..... 49
- 20- اختبار التكامل المشترك: قطر ..... 49

49	.....	21	نموذج لتصويب الأخطاء: قطر
50	.....	-22	اختبارات جذور الوحدات: عمان
50	.....	-23	اختبار التكامل المشترك: عمان

**المحتويات (تابع)**

الصفحة

50	.....	-24	نموذج لتصويب الأخطاء: عمان
51	.....	-25	اختبارات جذور الوحدات: المملكة العربية السعودية
51	.....	-26	اختبار التكامل المشترك: المملكة العربية السعودية
51	.....	-27	نموذج لتصويب الأخطاء: المملكة العربية السعودية
52	.....	-28	اختبارات جذور الوحدات: الإمارات العربية المتحدة
52	.....	-29	اختبار التكامل المشترك: الإمارات العربية المتحدة
52	.....	-30	التراجع الذاتي للموجهات: الإمارات العربية المتحدة
53	.....		المراجع

### ملاحظات تفسيرية

تستخدم الرموز التالية في الجداول الواردة في الدراسة شرطتان (-) (-) تبيين أن البند لا ينطبق.

نقطة (0) تستخدم للدلالة على أرقام عشرية.

استخدام شرطة بين سنوات (مثلاً 1990-1991) تعني الفترة المعنية بأكملها، بما فيها بداية السنوات ونهاياتها.

التصميمات المستخدمة وطرق العرض المتصلة بالمادة الواردة في هذا المذ-شور لا تعذي-ي التعبي-ر عن أي رأي، أيا كان، من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن مركز-ز أي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة خاضعة لسلطاته أو تتصل بترسيم حدوده أو تخومه.

ومصطلح "بلد" حسب استعماله في نص هذا التقرير، أيضاً يشير، حسب الاقتضاء، إلى-ي إقليم أو مناطق.

وتم التأكد، حيثما أمكن، من المراجع البيبليوغرافية وغيرها من المراجع.

## موجز تنفيذي

منذ مطلع السبعينيات، أسهم ضعف تطورات النمو وأفاقه في البلدان الأعم-ضاء ف-ي الإس-كوا ف-ي التدهور التدريجي للاقتصادات الإقليمية. أما تباطؤ معدلات الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد حج-م القط-اع العام، وانخفاض مستويات الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، فإنها طرحت تحديات رئيسية. غير أن الزيادات الأخيرة في أسعار النفط والإيرادات، قد عكست الاتجاه التنافسي في معدلات نمو-و الذ-اتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الأقل تنوعاً لكل من البحرين والكويت وعمان وقط-ر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وفي وقت لاحق في الاقتصادات الأكثر تنوعاً لكل من م-صر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية من خلال تأثير تحويلات العمال.

وفي هذا السياق، سوف تستكشف هذه الدراسة ما إذا كان ت-راكم رأس الم-ال والاس-ثمار العام والخاص في منطقة الإسكوا يستطيعان تعزيز النمو. ولتحقيق ذلك، تقيم الدراسة أداء النمو-و والسياسات العامة، بإلقاء نظرة فاحصة على المجاميع الاقتصادية الكلية بقصد تحديد المشاكل الحالية وتوصيف أوجه-العلاج الممكنة. وعندما يتم بوضوح تحديد اتجاهات النمو الاقتصادي في المنطقة والوقوف على م-صادر اختلافات النمو، يمكن اقتراح تدابير التصحيح الواجب تنفيذها في صيغ السياسات العامة في المستقبل. وبعد اختبار التكامل المشترك، سيتم في هذه الدراسة استخدام نموذج ت-صويب لأخط-اء المواجه-ات أو نم-وذج التراجع الذاتي لإبراز العوامل التي قد تسهم في النمو في منطقة الإسكوا. والميزة في استخدام مثل-هذه النماذج أنها تسمح بربط الديناميات قصيرة الأجل لكل متغير من المتغيرات في النظ-ام بعلاق-ات متوازنة طويلة الأجل. والهدف هو تيسير صياغة سياسات من شأنها: (أ) زيادة تعزيز أداء النمو في منطقة الإس-كوا (ب) تقديم خيارات ملائمة لصانعي السياسات في المنطقة من أجل تعزيز آفاق النمو.

ومع مراعاة ما سبق، تحدد هذه الدراسة أولاً العوامل الاقتصادية الكلية التي قد تسهم في نمو الذ-اتج المحلي الإجمالي وتبرز آفاق تعزيز النمو الاقتصادي في منطقة الإس-كوا. وبعد-د اس-تعراض للتط-ورات الاقتصادية الكلية في المنطقة والمؤلفات ذات الصلة عن نظرية النمو، يستخدم القسم العمل-ي ف-ي الدراسة نموذج لتصويب أخطاء المواجهات والتراجع الذاتي للمواجهات ونماذج جرانجر للعلاقة-ال-سببية لإب-راز محددات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء، والقيام عملياً بتحديد العلاقات بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والدين العام والخاص والاستثمار الخاص. وتبرز أيضاً طبيعة آليات النمو-و ف-ي البلدان الأعضاء في الإسكوا وتحدد نوع تلك الآليات.

ويمكن تلخيص النتائج العملية والتوصيات في مجال السياسة العامة على النحو التالي:

(أ) لما كان الدين العام المحلي في مصر يستحوذ على الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يجب على هذا البلد توجيه الاستثمار العام المباشر صوب تحسين رأس المال البشري، أساساً، من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية. وهذا من شأنه أن يولد زيادة الطابع المحلي للناتج المحلي الإجمالي. وقد-تبين أن زيادة الدين العام الذي يستهدف نمو الاستثمار العام في البنية التحتية يخل-ف أث-راً إيجابياً على-القطاع الخاص وينشط زيادة الإقراض الخاص والاستثمار؛

(ب) ينبغي تنقيح خطة الخصخصة المكثفة المعمول بها في مصر في أوائل الت-سعينيات وتك-ريس الجهود من جديد لخفض الدين العام وحجم القطاع العام. ويتزايد الدين العام المحلي منذ بداي-ة الت-سعينيات

على الرغم من جهود الخصخصة المبذولة من قبل، ولم يصاحب الزيادة الكبيرة في هذا الدين إلا زيادات متواضعة في الاستثمار العام لا تزيد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبالعكس، أصبح الدين العام فيما يبدو يعادل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

(ج) لما كان للاستثمار العام أثر إيجابي على الاستثمار الخاص، يجب على الأردن أن يسعى لزيادة تنشيط الاستثمار العام في البنية التحتية ورأس المال البشري. وسيحقق الاستثمار العام في الصحة والتعليم نمو الطابع المحلي للناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، يقوم الاستثمار العام في البنية التحتية على ما يبدو بدور رئيسي في حفز مبادرات القطاع الخاص. وينبغي تعزيز جهود الخصخصة المبذولة منذ التسعينيات فضلاً عن دعم مبادرات القطاع الخاص؛

(د) تبين النتائج العملية أن خطة الخصخصة المكثفة التي أدخلت في بداية التسعينيات في مصر والأردن كانت ناجحة جداً في تنشيط النمو في هذين البلدين. وهناك دلائل واضحة تبين أن هذين البلدين قد حسنا بدرجة كبيرة من الإنتاجية والكفاءة، وحققت وجود قطاعات خاصة كبيرة الحجم مما يؤدي إلى ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

(•) ليس هذا هو الحال في لبنان والجمهورية العربية السورية، اللتين لديهما مستويات عليا للاستثمار العام. ومع أن الاستثمار العام في البنية التحتية يبدو أنه يولد نمواً له طابع داخلي، فإن ارتفاع مستوى الدين العام المحلي المترافق وزيادة أسعار الفائدة قد يبدآن، على ما يبدو، في الاستحواذ على الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم يجب على الحكومة اللبنانية أن تبذل جهوداً كبيرة في المستقبل القريب من أجل تخفيض حجم الدين العام. ولن يساعد ذلك فحسب لبنان على احتواء أوجه العجز المتكررة في الميزانية والدين العام الضخم المترافق، بل سوف يحسن أيضاً نمو الاقتصاد المحلي وإعادة تنشيطه؛

(و) يظهر أن للدين العام في لبنان تأثير إيجابي كبير على الدين الخاص ويبدو أن له أثر متزايد على النمو من خلال تأثيره الإيجابي على الدين الخاص مما له تأثير مؤات على الناتج المحلي الإجمالي. ومما يدل على ذلك آلية النمو الهامة المحلية قصيرة الأجل الناتجة عن الاستثمار العام في البنية التحتية. ومع أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد زاد إلى حد ما خلال التسعينيات، فإن تلك المكاسب أخذت تتلاشى بسرعة. وظل الاقتصاد اللبناني يشهد انخفاضاً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبياً منذ ذلك الحين؛

(ز) ينطبق نفس الشيء على الجمهورية العربية السورية الذي ظل فيها دائماً حجم القطاع العام مزاحماً للقطاع الخاص في مجالي الاستهلاك والاستثمار، مما أدى إلى ارتفاع البطالة وانخفاض الإنتاجية والكفاءة وبالتالي خلف عواقب وخيمة للنمو الاقتصادي. ولذلك يبدو واضحاً أن الإصلاح الهيكلي ضروري في هذا البلد ليتسنى زيادة كفاءة الاستثمار العام وتنشيط الاستثمار الخاص. وقد تبين أن للاستثمار الخاص أثر إيجابي على الاستثمار العام من خلال تأثيره الإيجابي على الاقتصاد. ومن ثم ينبغي أن تزيد الجمهورية العربية السورية من تعزيز دور القطاع الخاص. ويلزم حفز المبادرة الخاصة، حيث ظل هذا الاقتصاد من قبل يعتمد دائماً على القطاع العام لتنشيط النمو؛

(ح) يلزم أن تنوع أقل الاقتصادات تنوعاً في منطقة الإسكوا من اقتصاداتها بعيداً عن قطاع النفط وان تتجه نحو الاستثمارات والنواتج غير النفطية القائمة على القطاع الخاص. وسوف يساعد ذلك على

تخفيض الحجم النسبي لقطاع النفط، وبالتالي للقطاعين العام والخاص. ومن شأن زيادة الاعتماد على المبادرات الخاصة أن يحد من مقدار عدم الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام ويعزز النمو والإنتاجية. والبحرين، مثلاً، التي لديها قطاع نفطي صغير، كرست جهوداً كبيرة لخصخصة بعض الكيانات العامة وتنويع اقتصادها وأصبح لديها قطاع خاص كبير نسبياً؛

(ط) لا تزال أقل الاقتصادات تنوعاً عرضة للتقلبات في أسعار وعائدات النفط. ويبدو أن حجم قطاع النفط يضائل من حجم أي قطاع آخر في تلك الاقتصادات. وعلى الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تقليص الاعتماد على قطاع النفط وتنويع اقتصاداتها بالتوجه نحو الصناعة والخدمات. وسوف تحتاج أيضاً إلى زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، ومن ثم الحد من الاعتماد على فئات العمالة الأجنبية الأعلى مهارة، والاعتماد على زيادة العمالة المحلية؛

(ي) تحتاج هذه البلدان الثلاثة أيضاً إلى تخفيض قطاع النفط والقطاع العام لصالح القطاع الخاص. والحد من الاعتماد على الاستثمار العام لصالح الاستثمار الخاص قد يعزز أداء النمو. وقد تدعو المبادرة الخاصة أيضاً من بعض أوجه عدم الكفاءة الاقتصادية في القطاع العام وتعزز النمو والإنتاجية.

## مقدمة

منذ مطلع السبعينيات، شهدت منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أداءً محبطاً للنمو قد يعزى جزئياً إلى الاعتماد الزائد على النفط والبيروقراطيات الآخذة في التوسع التي قزمت القطاع الخاص. إلى جانب الصعوبات الناجمة عن انخفاض مستويات رأس المال البشري والاسثمار الخاص. وجميع هذه العوامل، بالإضافة إلى التقلب الشديد في أسعار النفط وعائداته، قد أعاققت النمو والاقتصاد صادي المستدام في المنطقة. وعلاوة على ذلك، ظل معظم البلدان الأعضاء يواصل توسيع نطاق القطاع العام، ومما راكم مستويات ديون كبيرة الحجم وأوجه عجز متكرر في الميزانية.

وبسبب الأداء المحبط للنمو في المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية، يصبح من الأهمية بمكان تحديد العوامل التي تستطيع تعزيز النمو في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وينبغي حينئذ أن يتمكن صانعو السياسات من صوغ سياسات محفزة للنمو وتصميم وتنفيذ سياسات للإصلاح الاقتصادي والهيكلية. وتكون ملائمة للبيئة الاقتصادية الكلية الخارجية المتغيرة بسرعة.

وبعد استعراض المؤلفات التقليدية عن النمو، سوف تقرر هذه الدراسة ما إذا كان تراكم رأس المال والاستثمار الخاص والعام في منطقة الإسكوا يستطيعان تعزيز النمو. وستحدد أيضاً العوامل المحلية التي يمكن لها تعزيز النمو في كل بلد من البلدان الأعضاء. ومن المقولات الشائعة في منطقة الإسكوا أن حجم القطاع العام في كل من البلدان الأعضاء كبير وأن هذا القطاع يضطلع بمعظم الإنفاق الاستثماري. وينصب النقاش في أدب نظرية النمو المحفز ذاتياً على أن الاستثمار العام في البنية التحتية والتعليم والخدمات الصحية يخلق أثراً إيجابياً على النمو. غير أنه إذا كان الاستثمار العام مدعوماً بالاقتراض العام، قد يكون له تأثير عكسي، لاسيما إذا ما اعتمد القطاع العام على الاقتراض المحلي لجمع الأموال، لأن أسعار الفائدة ستعوض عن الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص. ولذلك فإنه من الضروري معرفة ما إذا كان الدين العام والاستثمار يعززان النمو أو أنهما مزاحمان للاستثمار الخاص في كل بلد من البلدان الأعضاء في الإسكوا.

وتشرع هذه الدراسة في استكشاف مصادر النمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا، لاسيما مساهمة الاستثمار الخاص والعام في نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويستخدم الجزء العملي في هذه الدراسة نماذج السلسلة الزمنية لتصويب أخطاء المواجهات (VECM) والنماذج الاقتصادية القياسية للتراجع الذاتي للموجهات (VAR) للتنبؤ بمساهمة الاستثمار الخاص والعام والدين العام والخاص في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، ويدرس أهمية هذا الاستثمار وإنفاق القطاع العام ومساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد الوطني. وي طرح أيضاً سياسات اقتصادية قد تستخدمها البلدان الأعضاء للتنبؤ بحجم الاستثمار العام والخاص الذي يتوافق مع معدل النمو الأمثل للناتج المحلي الإجمالي.

وثمة غرض إضافي لهذه الدراسة هو النظر فيما إذا كان للدين العام والخاص آثار إيجابية أو سلبية على النمو في البلدان الأعضاء في الإسكوا. ومع استخدام نموذج التراجع الذاتي للموجهات (الأسببية التي وصفها جرانجر)، سوف تبرز الدراسة أيضاً الصلات العملية والزمنية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك الدين العام والدين الخاص والاسثمار الخاص والاسثمار العام والناتج المحلي الإجمالي. وطبيعة وعلامات تلك الصلات من شأنها أن تساعد على تحديد العلاقة بين الدين والنمو.

والدراسة مقسمة كما يلي: الفصل الأول ويقدم لمحة عامة عن الاتجاهات الأخيرة لمعدل نمو الذ-اتج المحلي الإجمالي والاستثمار والمتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة؛ الفصل الثاني وي-ضم استعراضاً للمؤلفات الصادرة عن نظرية النمو؛ الفصل الثالث ويستخدم نموذج جرانجر للعلاقة السببية ونموذج التراجع الذاتي للموجهات ونموذج تصويب لأخطاء الموجهات من أجل تحديد مصادر النمو الاقتصادي ف-ي منطقة الإسكوا وإلقاء الضوء على العلاقات المشتركة بين متغيرات أسعار الفائدة؛ الفصل الخامس يخت-تم الدراسة بعدد من التوصيات في مجال السياسة العامة.

## أولاً - لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية الكلية

### ألف - المعدلات الحقيقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء في الإسكوا

عموماً، النمو في منطقة الإسكوا بين عامي 1985 و2002 كان محبطاً. وتشمل الأسباب باب ف-ي جملة أمور عدم الاستقرار السياسي، وتدهور البيئة الاقتصادية الكلية الإقليمية ووجود بنية تحتية غير ملائمة، وانخفاض تراكم رأس المال البشري بالإضافة إلى قطاع عام غير كفؤ على حساب القطاع الخاص.

ومن بين أكثر الاقتصادات تنوعاً في المنطقة كان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لمصر منذ عام 1999، في تداقص، مع اتجاهاً معتدلاً في الاتجاه المعاكس منذ ذ.ع.ام 2003 (انظر الشكل 1-ألف (أ)). وفي مطلع عام 2000، انتقل هذا البلد إلى نظام مرن لسعر الصرف، بعد سلسلة من تخفيضات إجبارية في قيمة العملة، في خطوة ترمي أساساً إلى تنشيط الصادرات، وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي. غير أن ذلك لم يزد من معدل النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي بسبب البيئة الإقليمية المتدهورة.

وفي الأردن، انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بدرجة كبيرة في عام 1992 وكان أقل من 6 في المائة منذ عام 1997 (انظر الشكل 1-ألف (ب)). ولم يتمكن البلد بعد من تنشيط معدل نمو وناتجه المحلي الإجمالي، على الرغم من الاتفاقات التجارية الثنائية التي أبرمها مؤخراً مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وما ترتب عليها من زيادات في الصادرات الأردنية.

وكان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في لبنان متقلباً بدرجة كبيرة قبل عام 1996 وظل في حالة ركود منذ ذلك الحين (انظر الشكل 1-ألف (ج)). وأدت السياسة المالية التوسعية إلى ارتفاع نسبي لأسعار الفائدة الحقيقية، التي زاحمت الاستثمار الخاص، وخلفت ضغطاً تنازلياً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولم يتمكن لبنان من التخلص من الآثار السلبية للدين العام الضخم والمتنامي، الذي يضع مزيداً من الإجهاد على عاتق الاقتصاد الكلي.

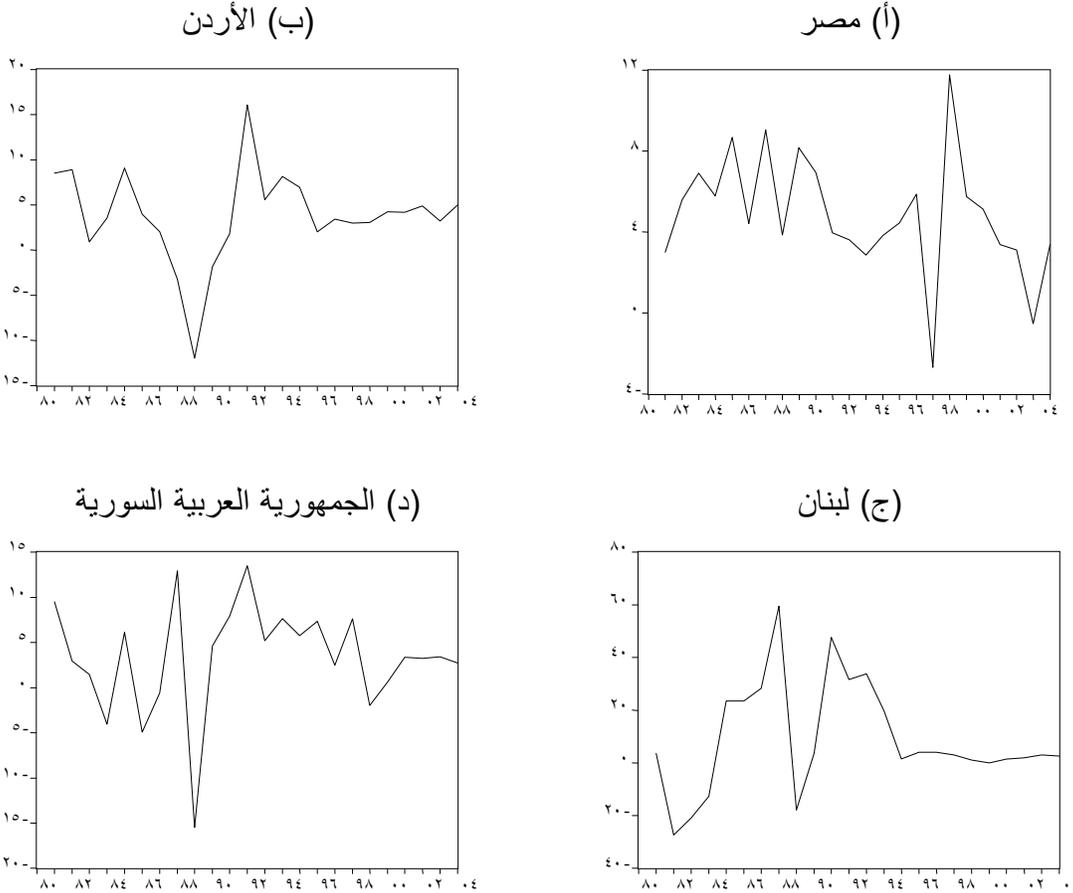
وفي الجمهورية العربية السورية، أدى توسع القطاع العام والغياب الفعلي للقطاع الخاص إلى خفض الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وأسهم سلبياً في نمو المعدل الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (الشكل 1-ألف (د)). ومؤخراً، بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وانسحاب القوات السورية في ما بعد من لبنان، أصبحت حالة البلد أكثر حرجاً. وأسفر الخروج الجماعي للعمال السوريين من لبنان عن انخفاض التدفقات الداخلية لتحويلات المغتربين، التي كانت تقدر بنحو 2 مليار دولار سنوياً؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجزاءات التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً قد أعاققت التدفق الداخلي لرأس المال إلى البلد. وما لم ترفع تلك الجزاءات قريباً، فإن انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الداخلية للحواظ المالية سيكون لها أثر سلبي على الاقتصاد الكلي.

أما معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في أقل الاقتصادات تنوعاً في منطقة الإسكوا، فقد ظلت، عموماً، متقلبة على مدى العشرين عاماً الماضية؛ ويرجع ذلك إلى حد كبير نتيجة زيادة تقلب أسعار النفط وتوسع القطاعات العامة وتراكم الديون الكبيرة والحجم المتكرر في الميزانيات. وكان النمو في الكويت متقلباً للغاية في الفترة 1990-1991، التي هي فترة حرب الخليج (انظر الشكل

1- باء (ب)). وظلت تلك المعدلات على مدى العقد الماضي أقل من 5 في المائة. وفي البد-رين وقط-ر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، كانت معدلات النمو أيضاً متقلبة (انظر الأشكال الأول - باء (أ) و(د) و(و)). ومن المتوقع حدوث انعكاس لهذه الاتجاهات في عامي 2005 و2006 بـ سبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط مؤخراً التي بلغت أعلى حد لها في أي وقت مضى عندما وصلت إلى 60 دولاراً للبرميل في حزيران/يونيو 2005. وعلاوة على ذلك، تبين تقديرات المكاسب الأخيرة فـي أسد-واق رأس المال لدول مجلس التعاون الخليجي، زيادة حادة في رسملة أسواق الأوراق المالية، التي بلغت بـحـول نهاية عام 2004 نحو 533 مليار دولار<sup>(1)</sup>. وما لم يحدث انعكاس في أسعار النفط في المستقبل القريب، فـد تسهم هذه الزيادات الكبيرة إيجابياً في المعدل الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006.

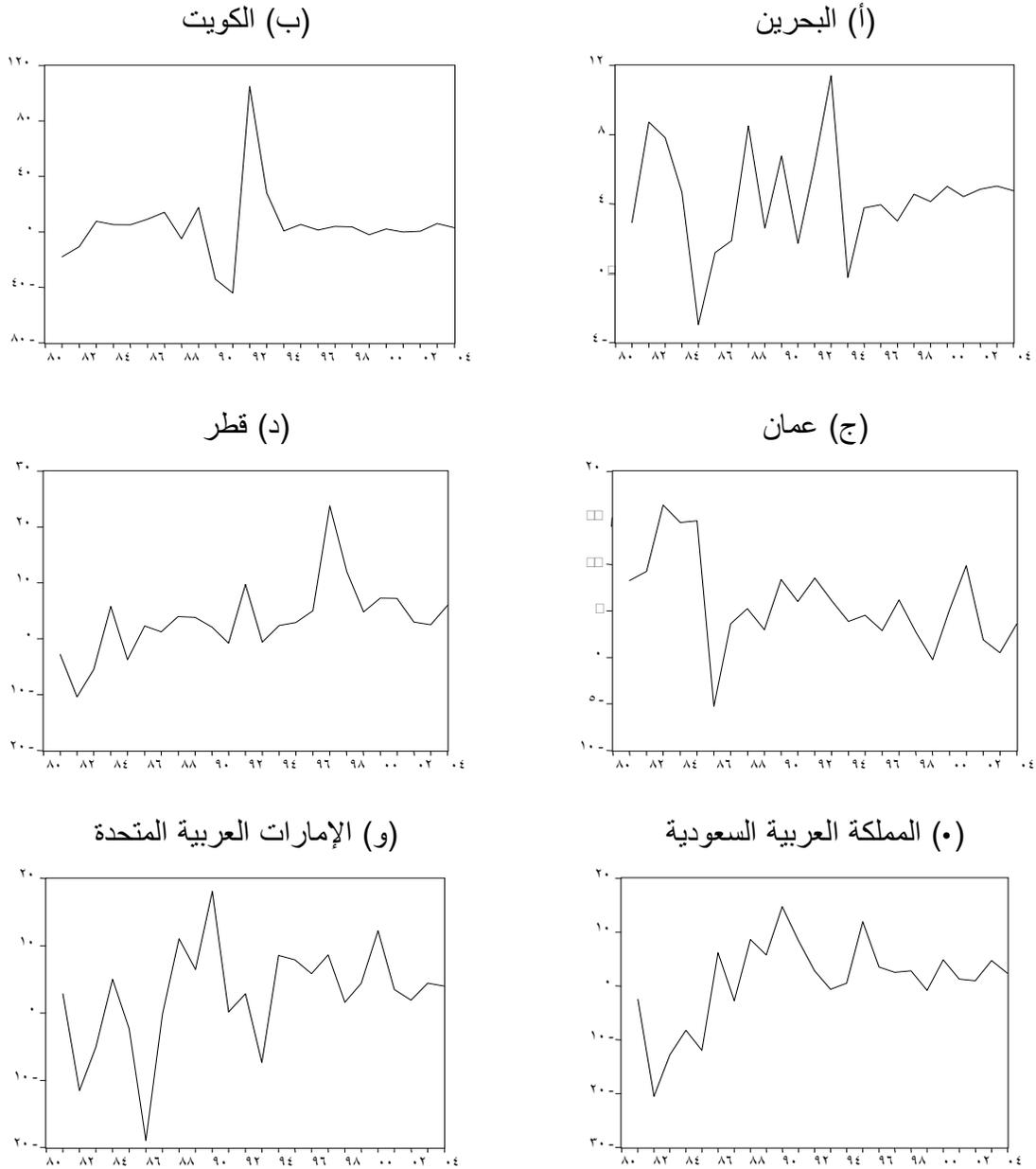
**الشكل 1 - المعدلات الفعلية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، 1980-2004 (نسبة مئوية)**

**ألف - اقتصادات أكثر تنوعاً**



(1) صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية، الربع الرابع، 2004.

باء - اقتصادات أقل تنوعاً



المصدر: الإسكوا، دراسات الحسابات القومية لمنطقة الإسكوا، النشرات من 17 إلى 23.  
ملاحظة: استبعدت العراق والسلطة الفلسطينية واليمن بسبب نقص البيانات.

باء - الاستثمار الخاص في البلدان الأعضاء في الإسكوا

تواصل منطقة الإسكوا عموماً المعاناة إلى حد كبير من انخفاض مستويات الاستثمار الخاص، بسبب عدم كفاية المؤسسات والهيكل الأساسية وحجم القطاع العام الكبير الذي يحدده إلى حد كبير سيطرة الحكومة على عائدات النفط. وفي البلدان الأعضاء في الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وكما هو مبين في-

الجدول 2-ألف (أ)، كانت معدلات الاستثمار الخاص في مصر بين عامي 1995 و2002 كبيرة. ووصلت مستويات الاستثمار الخاص إلى ذروتها في عام 2002 بنحو 11 مليار دولار، لكن يبدو أنها انخفضت إلى نحو 9 مليارات دولار بحلول نهاية عام 2004. ويمكن تفسير الزيادة الكبيرة بين عامي 1995 و2002 بسبب خصخصة بعض الكيانات العامة، وبالتالي زيادة أهمية دور القطاع الخاص. ويمكن ملاحظة ديناميات مشابهة في الأردن التي زاد فيها الاستثمار بدرجة كبيرة بين عام 1994 ونهاية عام 1995 ليبلغ 1.6 م-ن مليارات الدولارات. وانخفض منذ ذلك الحين بدرجة طفيفة ليصل إلى 1.4 من مليارات الدولارات (انظر الشكل 2-ألف (ب)). وزاد الاستثمار الخاص باطراد في لبنان منذ مطلع التسعينيات، بسبب نهاية الحرب الأهلية واستئناف القطاع الخاص دوره بوصفه المحرك الرئيسي للنمو. وم-ن مج-رد 0.5 م-ن مليارات الدولارات في عام 1990، زاد الاستثمار الخاص إلى نحو 2.8 من مليارات الدولارات بحلول نهاية عام 2001. وهبط هذا المعدل على ما يبدو إلى حد ما منذ عام 2001، بسبب أسعار الفائدة العالية ال-سائدة التي زاحمت الاستثمار. وفي الجمهورية العربية السورية كانت معدلات الاستثمار متقلبة بدرجة عالية وظلت في انخفاض منذ عام 1995 (انظر الشكل 2-ألف (د)). وكان الاستثمار الخاص في ه-ذا البلد منخفضاً نسبة إلى حجم اقتصاده. ويمكن تفسير ذلك من خلال الحقيقة القائلة بأنه منذ بداية التسعينيات، لم يحقق القطاع الخاص إسهاماً كبيراً في النشاط الاقتصادي.

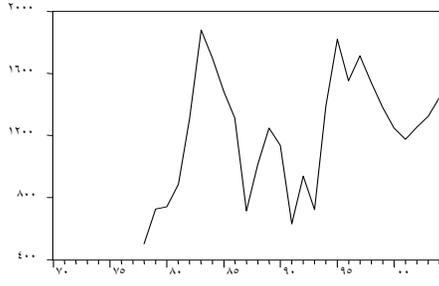
وفي أقل الاقتصادات تنوعاً لكل من البحرين والكويت، ظل الاستثمار الخاص متقلبا للغاية على مدى السنوات العشرين الماضية، حيث تراوح بين 0.8 و1.5 من مليارات ال-دولارات ف-ي نهاية عام 2004 (انظر الشكل 2-باء (أ) و(ب)). ويبدو أن الاس-تثمار الخاص ف-ي الكويت ل-م ي-د-رأ م-ن العواقب المدمرة لحرب الخليج الثانية؛ بينما في البحرين قزم قطاع عام كبير القطاع الخاص؛ وكان الاستثمار الخاص أقل من 1 مليار دولار. والحال كذلك في المملكة العربية السعودية، فقد كان ه-ذا انخف-اض كبير ف-ي الاستثمار الخاص منذ عام 1996. غير أنه فيما يتصل بحجم الناتج المح-ط-ي الإجم-الي، ف-إن الم-ستوى المنخفض للاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية، أقل من 5 مليارات دولار، يشير إلى عدم أهمية دور القطاع الخاص (انظر الشكل 2-باء (و)). أما اتجاهات الاستثمار الخاص في عمان وقطر والإم-ارات العربية المتحدة، فقد كانت متقلبة، لكنها أخذت في الزيادة منذ مطلع التسعينيات. ولكن أصبح من الملاحظ حدوث انعكاس كبير في اتجاهات الاستثمار الخاص في تلك البلدان الثلاثة منذ مطلع ع-ام 2000 (انظر الشكل 2-باء (ج) و(د) و(و)). ومن المتوقع أن تستمر تلك الاتجاهات نتيجة الارتفاعات الكبيرة الأخيرة في أسعار النفط وعودة مزيد من رأس المال الاستثماري إلى المنطقة.

## الشكل 2- الاستثمار الخاص في البلدان الأعضاء في الإسكوا، 1970-2004 (بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بالأسعار الجارية)

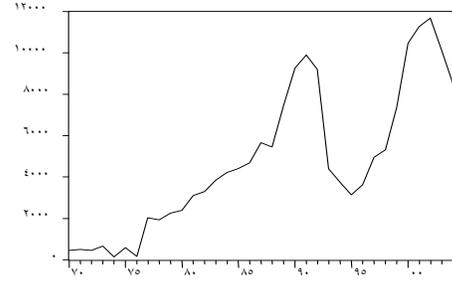
### ألف - اقتصادات أكثر تنوعاً

(ب) الأردن

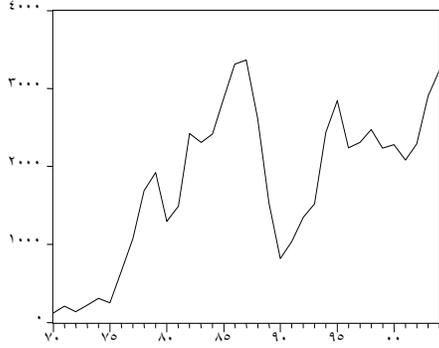
(أ) مصر



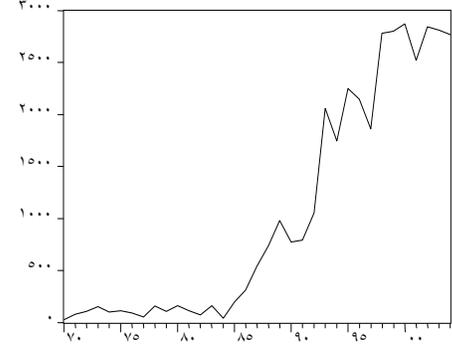
(د) الجمهورية العربية السورية



(ج) لبنان

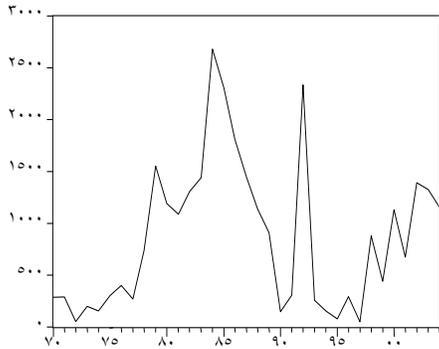


(ب) الكويت

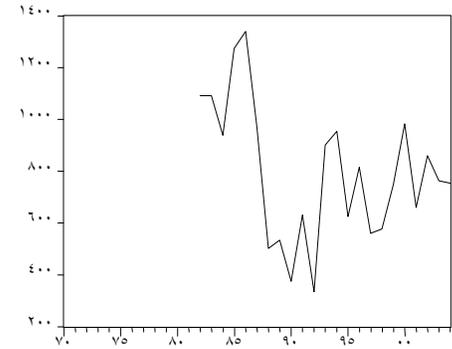


(أ) البحرين

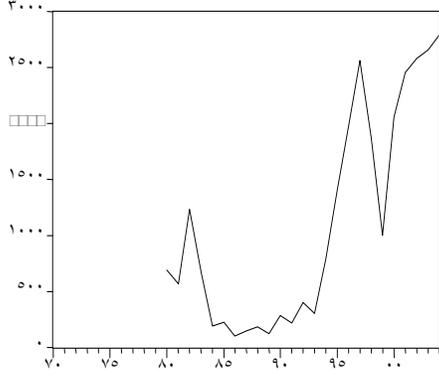
باء - اقتصادات أقل تنوعاً



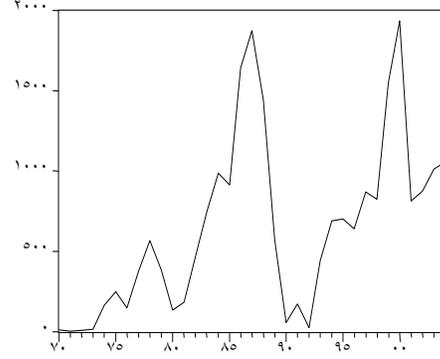
(د) قطر



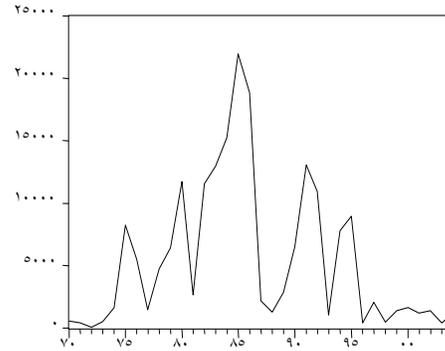
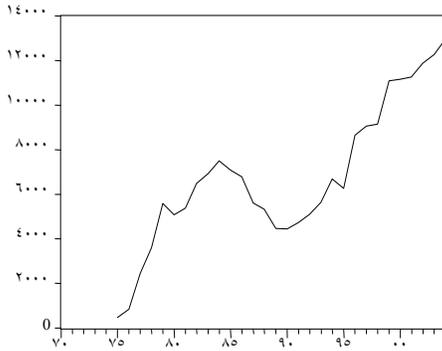
(ج) عمان



(و) الإمارات العربية المتحدة



(٥) المملكة العربية السعودية



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة الإحصاءات المالية الدولية؛ البنك الدولي، قاعدة مؤشرات التنمية في العالم.  
ملاحظة: تم استبعاد العراق والسلطة الفلسطينية لنقص البيانات.

### جيم - الاستثمار العام في التعليم والصحة والبنية التحتية والنمو

منذ مطلع التسعينيات، كرست مصر والأردن جهوداً كبيرة لتخفيض حجم القطاع العام، باسـتخدام خطط للخصخصة الكثيفة الرامية إلى تعزيز القدرة الإنتاجية وزيادة كفاءة اقتصادات كل منهما ورفع معدـل نمو الناتج المحلي في البلدين. ومع ذلك، استمر الاستثمار العام في مصر في الارتفاع منذ التسعينيات، وبلغ ذروته في عام 2001 حيث وصل إلى نحو 7 مليارات دولار. ويبين الشكل 3-أ أنه من اسـتثمار منخفض بلغ نحو 3 مليارات دولار في عام 1991، زاد الاستثمار العام بصورة مطـردة. غير أن ذلك الاتجاه انعكس فيما يبدو في عام 2002. ويمكن ملاحظة ديناميات مشابهة في الأردن، حيث كانت هـذاك زيادة مطردة في الاستثمار العام منذ بداية عام 2000، من 0.3 من مليارات الـدولارات فـي عام 1990 إلى ما يقرب من 1 مليار دولار في عام 2004 (انظر الشكل 3-ب)). وتميزت لبنان دائماً باقتـصاد سوق مفتوح، حيث ظلت مبادرة القطاع الخاص دائماً أكبر من نظيرتها في القطاع العام. ومع ذلك، وكما هو مبين في الشكل 3-ج)، تزايد الاستثمار العام باطراد منذ مطلع التسعينيات. وقد يفسر ذلك بالتوسـع

الكبير للقطاع العام منذ عام 1993، عندما اعتمدت الحكومة خطة جريئة لإعادة بناء البنية التحتية. ومن مجرد 0.5 من مليارات الدولارات في عام 1992، زاد الاستثمار بصورة مذهلة ليصل إلى 2.3 من مليارات الدولارات في عام 2004. ويشكل ذلك زيادة تبلغ خمسة أضعاف الرقم السائد في عام 1992. وعلى الرغم من المساهمة الإيجابية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين 1993 و1998، كان للزيادة في الاستثمار العام تأثير مدمر على الاقتصاد برمته. ولكي تقترض الحكومة اللبنانية من الأسواق المالية المحلية والدولية، كان عليها أن ترفع أسعار الفائدة الحقيقية على أذون الخزانة لتجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والدوليين. وأما أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة كثيراً السائدة منذ عام 1993، فإنها فرضت ضغوطاً سلبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلى الاقتصاد اللبناني منذ عام 1998. وبينما يسود نفس السيناريو في الجمهورية العربية السورية، يبدو أن التوسع في الاستثمار العام قبل عام 1990 قد انخفض منذ ذلك الحين (انظر الشكل 3-ألف (د)). وسيتم النظر في الجزء العملي لهذه الدراسة في مسألة ما إذا كانت الزيادة في الاستثمار العام قد عززت النمو في كل من مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

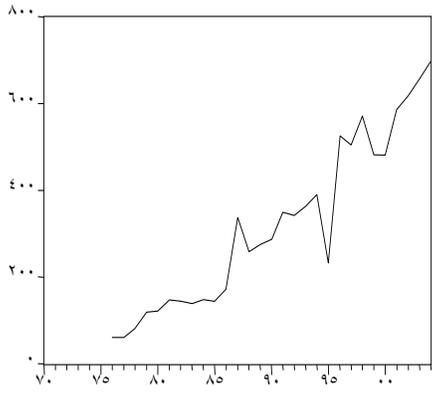
وكان الاستثمار العام في أقل الاقتصادات تنوعاً في منطقة الإسكوا دائماً كبير الحجم، لأن تلك الاقتصادات تعتمد بشدة على عائدات الحكومة من النفط. ويتم توجيه تلك العائدات إلى مختلف قطاعات الاقتصاد لتحسين البنية التحتية ودفع رواتب العاملين في القطاع العام وتقديم مزايا عامة لتشجيع الاستثمار الإنتاجي. وهذا الجانب الهيكلي لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي أكد موقع القطاع العام على حد سابع القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، مع كل انخفاض في أسعار وعائدات النفط، تسعى مختلف الحكومات إلى تقليل تأثير انكماش عائدات النفط بالحفاظ على مستويات الاستثمار العام المرتفعة.

ونتيجة لذلك، يُظهر الاستثمار العام اتجاهاً تصاعدياً في البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (انظر الشكل 3-باء). وكانت هناك في عمان بصفة خاصة زيادة في الاستثمار العام بلغت أربعة أضعاف منذ مطلع السبعينيات (انظر الشكل 3-باء (ج)). وفي البحرين، زاد الاستثمار العام من نحو 0.2 من مليارات الدولارات في عام 1980 إلى 0.6 من مليارات الدولارات في عام 2004 (انظر الشكل 3-باء (أ)). ويمكن ملاحظة ديناميات مشابهة في الكويت وقطر، مع زيادات تراوحت بين ثلاثة وستة أضعاف على التوالي في الاستثمار العام، من أقل 1 مليار دولار عام 1970 في الكويت إلى 6 مليارات دولار في عام 2004، ومن 0.8 من مليارات الدولارات عام 1980 في قطر إلى نحو 1.6 مليارات دولارات في عام 2004 (انظر الشكلين 3-باء (ب) و(د)). وكانت هذه الزيادات أكبر حجماً في الاستثمار العام في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بلغت أربعة أضعاف وثلاثة أضعاف على التوالي. وفي المملكة العربية السعودية، ارتفع هذا الاستثمار من 3 مليارات دولار في عام 1970 إلى 35 مليار دولار عام 2004، وفي الإمارات العربية المتحدة من أقل من مليارات دولار عام 1970 إلى 3 مليارات دولار في عام 2004 (انظر الشكلين 3-باء (و) و(و)).

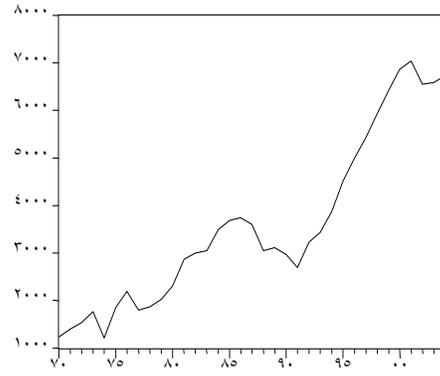
### الشكل 3- الاستثمارات العامة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، 1970-2004 (بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بالأسعار الجارية)

ألف - أكثر الاقتصادات تنوعاً

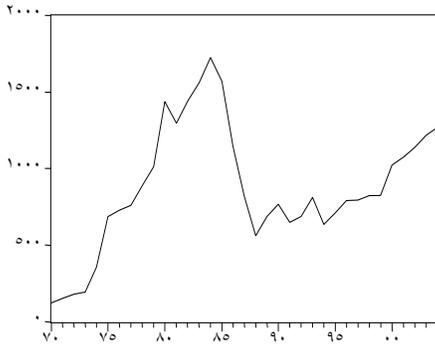
(ب) الأردن



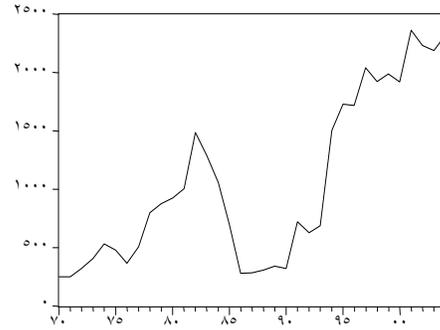
(أ) مصر



(د) الجمهورية العربية السورية

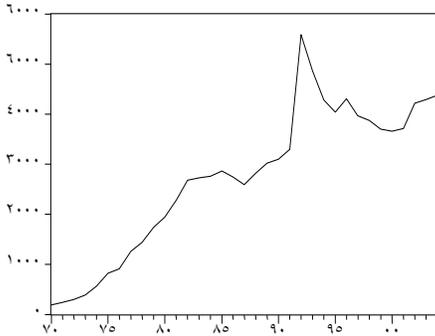


(ج) لبنان

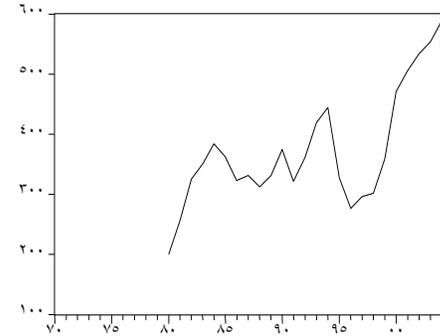


باء - أقل الاقتصادات تنوعاً

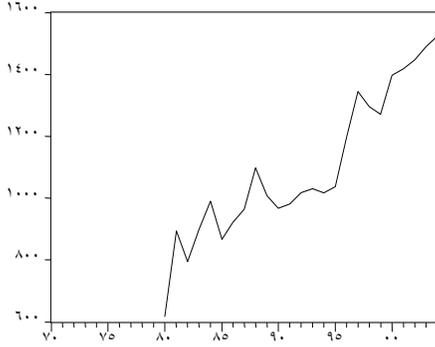
(ب) الكويت



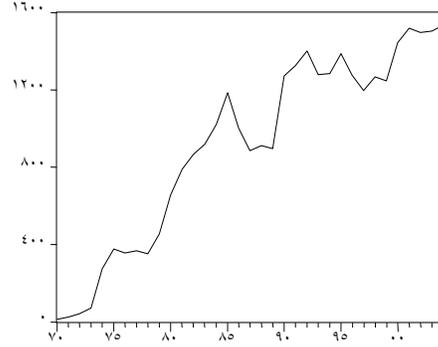
(أ) البحرين



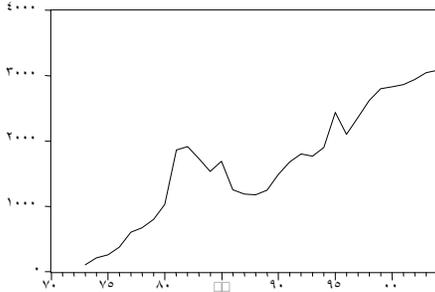
(د) قطر



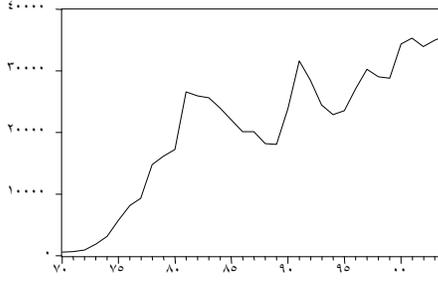
(ج) عمان



(و) الإمارات العربية المتحدة



(٥) المملكة العربية السعودية



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة الإحصاءات المالية الدولية؛ البنك الدولي، قاعدة مؤشرات التنمية في العالم. ملاحظة: تم استبعاد العراق والسلطة الفلسطينية واليمن بسبب نقص البيانات.

### دال - الدين المحلي العام مقابل الدين المحلي الخاص

في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأعضاء في الإسكوا أصبحت السياسة العامة المالية هامة بالنسبة للأوضاع الاقتصادية والمالية لتلك البلدان في المستقبل نظراً لتراكم مستويات كبرى للدين العام المحلي منذ مطلع التسعينيات. أما تراكم العجز المتعاقب في الميزانيات وارتفاع أسعار الفائدة والمستويات العالية للإنفاق الحكومي مع وجود إيرادات غير كافية، فإنها تشكل الأسباب الرئيسية لهذا الدين العام المحلي الضخم<sup>(2)</sup>.

(2) إجمالي الدين العام، أي الدين الحكومي بالإضافة إلى الدين الوطني، هو مقدار المال المدينة به الحكومة على أي مستوى الحكومة المركزية أو الحكومة الاتحادية أو الحكومة الوطنية أو الحكومة البلدية أو الحكومة المحلية أو المؤسسات العامة أو الكيانات الرسمية). ويشمل الدين الحكومي السندات الحكومية والقروض المصرفية ووفقاً لبعض التدابير مثل الالتزامات غير المؤسسية كمدفوعات خطط المعاشات التقاعدية. ويمكن تقسيم إجمالي الدين العام إلى دين خارجي مستحق لمقرضين أجانب ودين داخلي (محلي) مستحق لمقرضين داخل البلد. ونظراً لعدم وجود بيانات متسقة عن إجمالي الدين العام، سوف تستخدم هذه الدراسة إجمالي المطالبات المستحقة على الحكومة المركزية (صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، الباب 12 ألف والباب 22 ألف).

وظلت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمول العجز في ميزانياتها عن طريق الاقتراض المحلي، مما كان له أثر مباشر على أسعار الفائدة والاستثمار الخاص وتراكم رأس المال ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أثر أيضاً تمويل العجز مباشرة على نمو القطاع الخاص بمزاحمته الاستثمار الخاص.

وفي مصر، استمر الدين العام المحلي في الزيادة باطراد منذ مطلع التسعينيات بسبب إجمالي المطالبات المستحقة على الحكومة. ومن رقم أقل من 5 مليارات دولار، زاد الدين العام 11 ضعفاً حتى بلغ 55 مليار دولار إقليلاً في عام 2004 (انظر الشكل 4-أ). ومع ذلك، كان هذا اتجاهاً عكسياً قصير الأجل في بداية التسعينيات، يرجع إلى حد كبير إلى برنامج الخصخصة المكثف الذي نفذته مصر خلال تلك الفترة. وينطبق نفس السيناريو على الأردن، حيث كانت هناك زيادة مطردة منذ مطلع السبعينيات وانعكاساً في الاتجاه استمر نحو خمس سنوات، ناتج أيضاً عن الخصخصة. وفي عام 2004، بلغ الدين العام المحلي 2.8 من مليارات الدولارات (انظر الشكل 4-ب). وتبدو الأرقام أكثر إزعاجاً في الجمهورية العربية السورية وفي لبنان بوجه خاص. ففي الجمهورية العربية السورية، ازداد الدين العام المحلي باطراد منذ عام 1989 ليلبلغ 40 مليار دولار في أواخر عام 2004<sup>(3)</sup> (انظر الشكل 4-د). وفي لبنان، سجل ازدياد الدين العام المحلي مستويات أعلى حيث ازداد باطراد منذ عام 1992 ليلبلغ 25 مليار دولار في أواخر عام 2004 (انظر الشكل 4-ج). وسيتم في القسم العملي لهذه الدراسة معالجة مسألة ما إذا كان الدين العام الداخلي قد زاحم الاستثمار الخاص وقوض نمو الناتج المحلي الإجمالي في ك-ل-م-ن-مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

ومنذ مطلع التسعينيات، راكمت أيضاً الاقتصادات الأقل تنوعاً في منطقة الإسكوا مستويات كبيرة الحجم من الدين العام الداخلي، بصرف النظر عن تلقي تلك الحكومات إيرادات كبيرة بالعملة الأجنبية من صادرات النفط. وتراكم أوجه العجز الأخيرة في الميزانيات مقترناً بارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي، مسؤولان إلى حد كبير عن الدين العام الداخلي الأخير. والواقع أن مواصلة أقل الاقتصادات تنوعاً تمويل أوجه العجز في ميزانياتها عن طريق الاقتراض المحلي بصفة رئيسية، قد خلف أثراً مباشراً على الاستثمار الخاص وتراكم رأس المال ونمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أثر تمويل العجز بصورة مباشرة على نمو القطاع الخاص بمزاحمته للاستثمار الخاص.

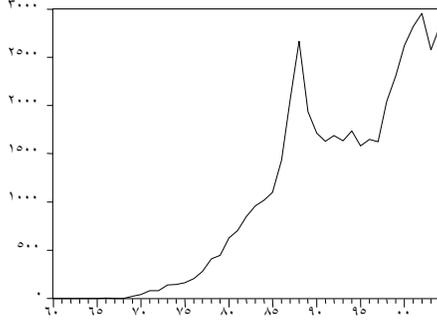
ومنذ التسعينيات، ارتفع الدين العام الداخلي في جميع أقل الاقتصادات نمواً، وبأسد تنشاء الكويت. وكان التراكم الأكبر حجماً في المملكة العربية السعودية، حيث زاد الدين العام أربعة أضعاف ليصل إلى نحو 40 مليار دولار في نهاية عام 2004 (انظر الشكل 4-أ). وبالمثل، زاد مثلاً هـ-ذا-الدين في الإمارات العربية المتحدة ثمانية أضعاف ليلبلغ نحو 8 مليارات دولار في نهاية عام 2004 (انظر الشكل 4-ب) وفي عمان وقطر، كانت أرقام الدين العام أصغر حجماً، حيث بلغت 1.2 من مليارات الدولارات و6 مليارات دولار على التوالي في نهاية عام 2004 (انظر الشكلين 4-ب-ج) و(د). ويبدو أن الكويت تمكنت من أن تحتوي إلى حد كبير دينها العام الداخلي؛ وكان هناك انخفاض كبير منذ عام 1995 من نحو 25 مليار دولار إلى 15 مليار دولار في نهاية عام 2004 (انظر الشكل 4-ب).

.This figure is based on an official exchange rate of 11 Syrian pounds to \$1 (3)

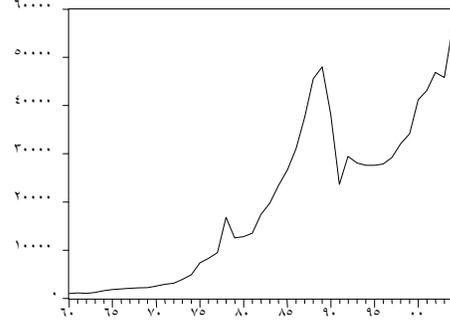
الشكل 4 - الدين العام المحلي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، 1960-2004  
(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بالأسعار الجارية)

أف - أكثر الاقتصادات تنوعاً

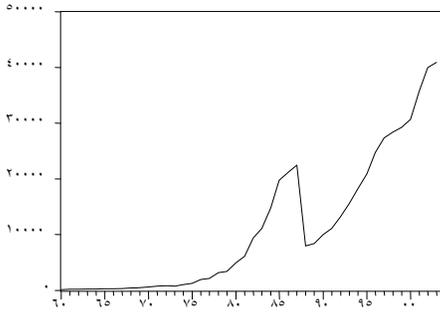
(ب) الأردن



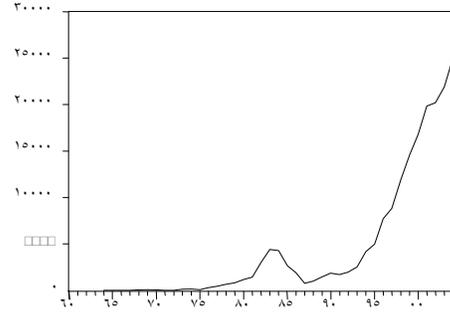
(أ) مصر



(د) الجمهورية العربية السورية

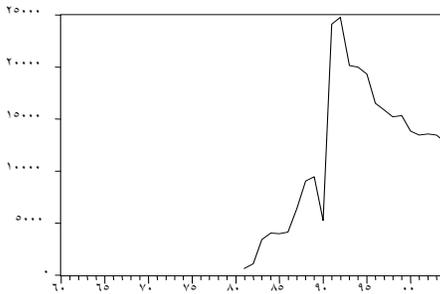


(ج) لبنان

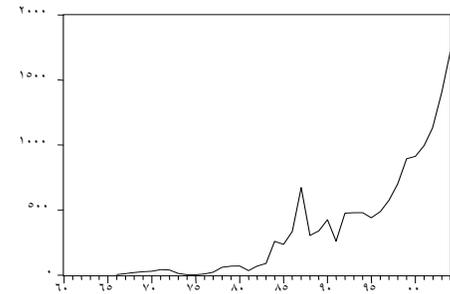


باء - أقل الاقتصادات تنوعاً

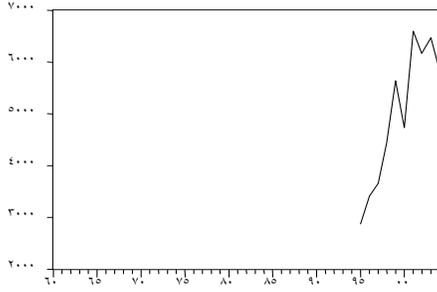
(ب) الكويت



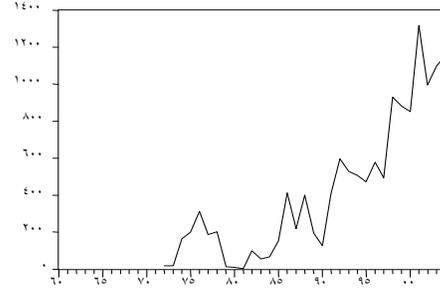
(أ) البحرين



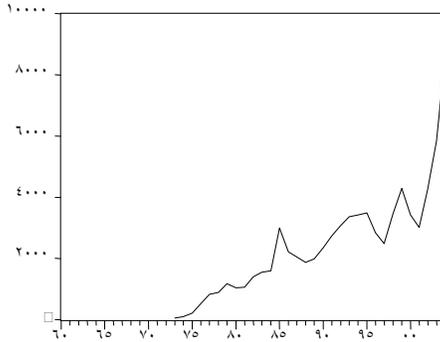
(د) قطر



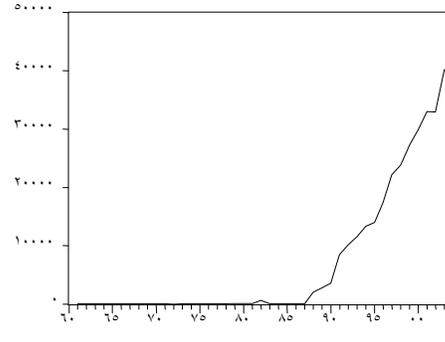
(ج) عمان



(و) الإمارات العربية المتحدة



(٥) المملكة العربية السعودية



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة الإحصاءات المالية الدولية.

ملاحظات: (أ) يحسب الدين العام الداخلي من خلال المطالبات المستحقة على الحكومة، انظر صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية البند 12 بالإضافة إلى 22 أ (ب).

(ب) العراق والسلطة الفلسطينية مستبعدتان بسبب نقص البيانات.

وحفزت الخصخصة الناجحة للكيانات العامة في كل من مصر والأردن على زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الكلي. وانعكس ذلك في زيادة بمقدار خمسة أضعاف في الدين الخاص في مصر، مقاسه بالمطالبات المستحقة على القطاع الخاص منذ إطلاق خطة خصخصة مكثفة في مطلع التسعينيات. وطبقاً لذلك، زاد الدين الخاص من 10 مليارات دولار في عام 1991 إلى 50 مليار دولار في عام 2000، مع انخفاض طفيف ليصل إلى 40 مليار دولار عام 2004 (انظر الشكل 5-أ). وبالمثل في الأردن، زاد الدين الخاص من نحو 3 مليارات دولار عام 1990 إلى 8 مليارات دولار في عام 2004 (انظر الشكل 5-ألف (ب)). والسيناريو مشابه جداً في كل من لبنان

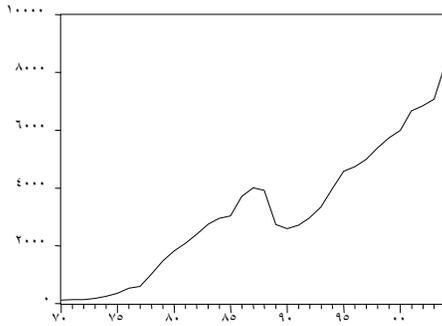
والجمهورية العربية السورية. وفي الأولى زاد الدين الخاص من 2 مليار دولار عام 1991 إلى أكثر من 15 مليار دولار في نهاية عام 2004 (انظر الشكل 5-ألف (ج)). وفي الجمهورية العربية السورية، كانت الزيادات أقل حجماً في نهاية عام 2004، حيث بلغت نحو 10 مليارات دولار (انظر الشكل 5-ألف (د)).

ويمكن ملاحظة ديناميات مشابهة في أقل الاقتصادات تنوعاً في منطقة الإسكوا. والد-دين الخاص، مقاساً بالمطالبات المستحقة على القطاع الخاص، يبدو أنه أخذ في الارتفاع في ك-ل م-ن الكويت وعم-ان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ففي الكويت زاد الدين الخاص من 2 ملي-ار دولار عام 1991 إلى أكثر من 33 مليار دولار في عام 2004 (انظر الشكل 5-باء (ب)). وفي عم-ان وقطر، استمر الدين الخاص في الازدياد باطراد، حيث بلغ ذروته في كلا البلدين ليصل إلى نحو 8 مليارات دولار في نهاية عام 2004 (انظر الشكلين 5-باء (ج) و(د)). وهذه الأرقام أكبر حجماً-أ ف-ي ك-ل م-ن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ففي الأولى، بلغ الدين الخاص 83 ملي-ار دولار ف-ي نهاية عام 2004 وفي الأخيرة 55 مليار دولار (انظر الشكلين 5-باء (و) و(و)).

**الشكل 5- الدين الخاص المحلي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، 1970-2004  
(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بالأسعار الجارية)**

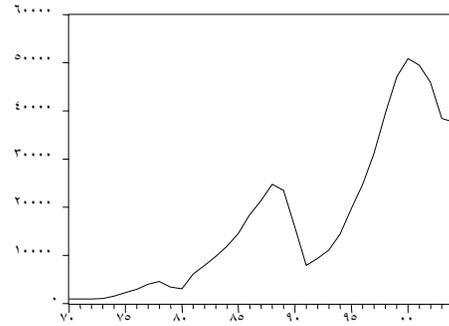
**ألف - أكثر الاقتصادات تنوعاً**

(ب) الأردن

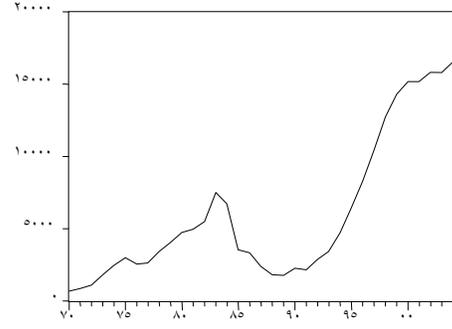
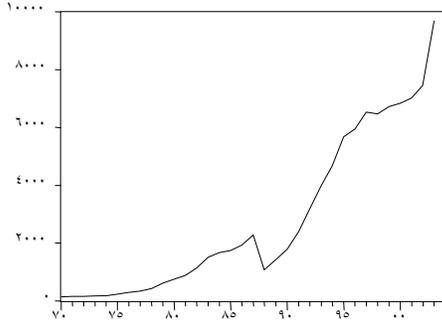


(د) الجمهورية العربية السورية

(أ) مصر

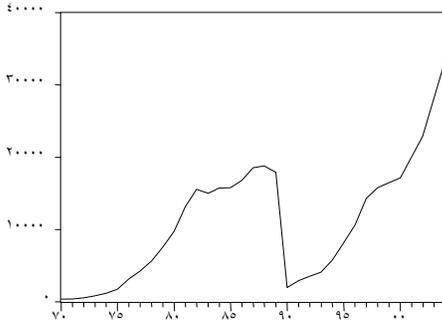


(ج) لبنان

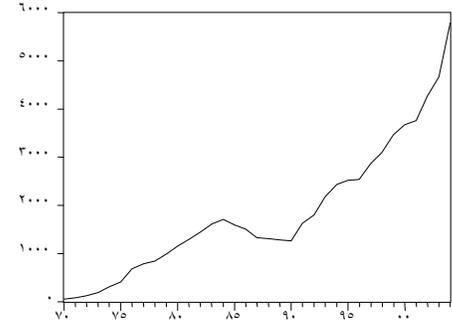


باء- أقل الاقتصادات تنوعاً

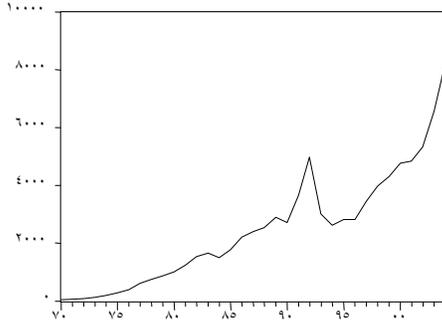
(ب) الكويت



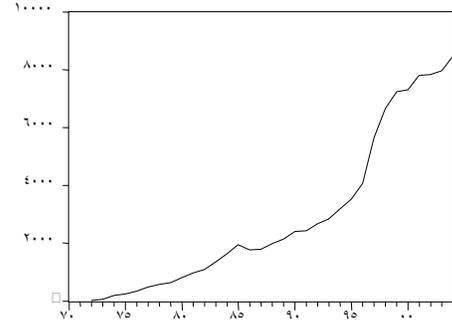
(أ) البحرين



(د) قطر

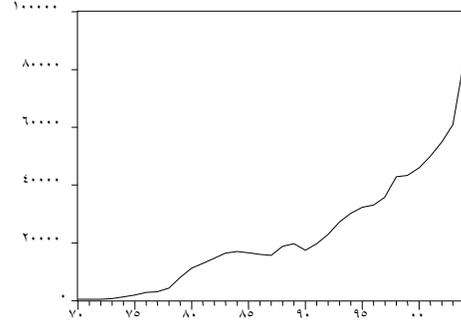
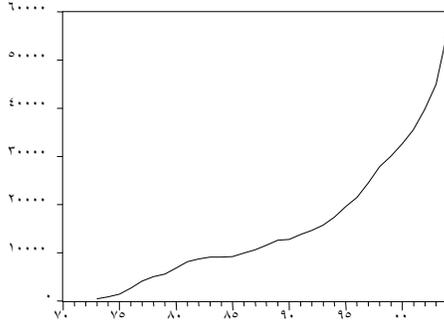


(ج) عمان



(و) الإمارات العربية المتحدة

(٠) المملكة العربية السعودية



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة الإحصاءات المالية الدولية.

ملاحظات: (أ) يحسب الدين العام الداخلي من خلال المطالبات المستحقة على القطاع الخاص، انظر صندوق النقد الدولي، البند 32د.  
(ب) تم استبعاد العراق والسلطة الفلسطينية واليمن بسبب نقص البيانات.

## ثانياً - استعراض للمؤلفات ذات الصلة بنظرية النمو

اجتذبت العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وعامل المدخلات قدراً كبيراً من الاهتمام من جانب الأكاديميين وصانعي السياسات. وتفحص مجموعة واسعة من المؤلفات النظرية والعملية العلاقة بين رأس المال والعمل ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأحد جدائل تلك المؤلفات، التي تستند أساساً إلى العمل الرائد الذي قام به سولو (Solow) ونموذج سولو المعزز، يرى في التقدم التكنولوجي محدداً رئيسياً للنمو الاقتصادي. ومع ذلك، إذا ما أخذ بعين الاعتبار الإنفاق الحكومي على البنية التحتية في تلك النم-اذج، سيصبح بالإمكان تقديم تفسيرات أفضل للنمو طويل الأجل.

وثمة جديلة أخرى لتلك المؤلفات، تلك التي قدمها بارو (Barro) (1990) التي تقوم أساساً على العمل الرائد لرومر (Romer) (1986 و1990) عن نظرية النمو الداخلي والتي أسفرت عن مجموعة كبيرة من الأعمال النظرية والعملية التي تسعى إلى تفسير النمو من خلال عوامل بخلاف رأس المال والعمل. وتلك العوامل، التي تم تجاهلها لبعض الوقت، شكلت محددات هامة للنمو الاقتصادي. وفي الورقة التي طرحت عام 1990، يقدم بارو توسعاً لنماذج النمو الداخلي تنسب عائدات ثابتة إلى المفهوم الواسع لرأس المال بإدراج الخدمات الحكومية الممولة من الضرائب. وترى هذه الورقة أن النمو والمدخرات يزيدان أولياً مع الإنفاق الحكومي المنتج، لكنهما ينخفضان في وقت لاحق. ومع ضريبة الدخل، وجد أن الخيارات اللامركزية للنمو والمدخرات تكون بطيئة جداً، ولكن عندما تكون دالة الإنتاج هي دالة ك-وب دوجلاس (Cobb Douglas)، فإن تعظيم الإنفاق الحكومي يلبي شرطاً أساسياً للكفاءة الإنتاجية. ويستعرض بارو أيضاً الدليل العملي الذي يدعم الفرضية القائلة بأن الإنفاق الحكومي على البنية التحتية يحدث النم-و الاقتصادي. ويسعى باليفوس (Palivos) ويب (Yip) (1995) إلى إيجاد سياسة عامة مثلى لتمويل الإنفاق الحكومي. ومن منظور النمو، تجد الورقة أن الضريبة غير المباشرة من خلال التضخم مفضلة دائماً على ضريبة الدخل لتمويل الإنفاق<sup>(4)</sup>. غير أن التمويل من خلال ضريبة الدخل يسفر عن انخفاض معدل التضخم. وأخيراً، من منظور الرفاه، ترى الورقة أن السياسة المثلى تعتمد بصورة رئيسية على نسبة المشتريات الاستثمارية التي تخضع لقيود السيولة.

ويطرح رومر (1986) نموذجاً محدداً تماماً للنمو على المدى الطويل من المفترض فيه أن تكون المعرفة مدخلاً في الإنتاج مع إنتاجية هامشية متزايدة. ويستخدم نموذجاً للتوازن التنافسي مع تغييرات تكنولوجية محلية. وتجد الورقة، أولاً، أن معدل النمو في بلدان العالم المتقدمة تكنولوجياً أخذ في الازدياد على مدى الزمن وليس أخذاً في الهبوط، وهو ما يمكن أن يحدث في النموذج الكلاسيكي الجديد وحده في حالة تسارع خطى التقدم التكنولوجي المحلي باطراد. ثانياً، يبدو أن البلدان ليست متقاربة في مستوى مشترك لنصيب الفرد من الدخل كما هو الحال في النموذج الكلاسيكي الجديد عندما يتقاسمون سدا-لوكيات وتكنولوجيات مشابهة في مجال الادخار.

وفي الورقة الصادرة عام 1990، يجادل رومر بأن النمو يحركه التغيير التكنولوجي الناشئ عن قرارات مقصودة في مجال الاستثمار تصنعها عوامل تعظيم الربح. والنموذج المعروف في هذه الورقة هو النموذج الكلاسيكي الجديد الشامل لقطاع واحد، مع تعزيز التغيير التكنولوجي لإعطاء تفسير محلي لمصدر

(4) تعني كلمة seigniorage قدرة الحكومة على أن تفرض ضريبة على مواطنيها بطريقة غير مباشرة من خلال التضخم.

هذا التغيير. وتجد هذه الورقة أيضاً أن عدد سكان كبير ليس كافياً لتوليد النمو. ويساعد هذا النموذج على تفسير السبب في احتمال أن يستفيد بلد كالصين بعدد سكانها الكبير من التكامل الاقتصادي مع بقية العالم.

وفي ورقة أخرى، يصف رومر (1994) مجموعتين من المؤلفات تدرجان تحت عدوان النمو- والمحفز ذاتياً. وتبحث الأولى، وهي دراسة عملية، ما إذا كان هناك اتجاه لدى البلدان الفقيرة للحاق بالبلدان الغنية. وباستخدام انحدار شامل لعدة بلدان، يجد أن هناك معدل بطيء للتقارب. أما المجموعة الثانية، وهي أساساً نظرية، فإنها ترى أن التعديلات ضرورية لبناء نظرية النمو الكلي التي تأخذ في الاعتبار بجدية اقتصاديات الاكتشاف والابتكار والتغييرات التكنولوجية. وتشير الورقة إلى أن المجموعة الأولى من المؤلفات تتناول فحسب جزءاً من جوهر النمو المحفز ذاتياً، في حين أن للمجموعة الثانية مزيد من التأثير الكبير على فهم النمو ونهج نظرية النمو الكلي.

ويبحث Aschauer (1988) العلاقة بين الإنتاجية الكلية والرصيد والتدفق ومتغيرات الإنفاق الحكومي. وتبين النتائج العملية أن رصيد رأس المال العام غير العسكري أكثر أهمية بكثير في تحديد الإنتاجية من تدفق أي من الإنفاق غير العسكري أو العسكري. وعلاوة على ذلك، تبين الورقة أنه ليس لرأس المال العسكري علاقة كبيرة بالإنتاجية التي تفسر على نحو أفضل من خلال البنية التحتية. وفي ورقة أخرى، يدرس Achauer (1989) العلاقة بين رأس المال العام والخاص، حيث يجد أن زيادة تراكم رأس المال العام، يرفع معدل الاستثمار الوطني فوق المستوى الذي اختاره الوكلاء الوطنيون ويحفز على مزاحمة الاستثمار الخاص المرغوب. ومع ذلك، فإن أية زيادة في رصيد رأس المال العام تزيد أيضاً من العودة إلى رأس المال الخاص الذي يستقطب تراكم رأس المال الخاص.

وباستخدام نموذج النمو المحفز ذاتياً، يبحث ديفراجان وإكساي وزو (1997) الطرقة البديلة لتوفير رأس المال العام باستخدام ضرائب محرفة. وكان الاستنتاج الرئيسي لهذه الورقة هو أنه عندما توفر الحكومة السلع، فإن معدل النمو والرفاه الناتج عن ذلك قد يكون أو لا يكون أعلى منه في حالة حرية النشاط الاقتصادي؛ في حين أنه عندما تدعم الحكومة الموردين من القطاع الخاص، لا يكون النمو والرفاه أعلى منه في ظل التوريد العام فحسب، بل يكون أيضاً بجلاء أعلى منه في ظل حرية النشاط الاقتصادي.

وعلى نفس المنوال، أشار غروسمان وهلبمان (1994) إلى أن الاستثمار الهادف والساعي للربح في مجال المعرفة يلعب دوراً حاسماً في عملية النمو في الأمد البعيد. وتستعرض ورقتهما آثار نظرية النمو والكلاسيكية الجديدة والنظريات حديثة العهد عن النمو المحفز ذاتياً قبل أن تناقش الدليل العملي المرتبط بنموذج النمو طويل الأجل. وفي الختام، تصف الورقة بمزيد من التفاصيل نموذجاً للنمو يقوم على التقدم التكنولوجي المحلي.

واستعرض تمبل (1999) النتائج الرئيسية بشأن نظرية النمو. ولهذا الغرض، فإنه يتصدى لمسائل رئيسية حول توزيع الدخل في العالم والتقارب ونسبة تضائل العائدات إلى المدخلات. وقد وجد أن الفقراء لا يلحقون بالأغنياء، وأن توزيع الدخل الدولي أصبح مستقطباً إلى حد ما والسبب في هذا التفاوت هو أن البلدان تلحق بالركب باعتماد تكنولوجيات من الخارج وكذلك بالاستثمار في رأس المال المادي والتعلم. ووجدت الورقة أن كفاءة النمو قد اختلفت كثيراً بين البلدان على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة. ويستعرض القسم الأخير من تلك الورقة الأسباب الرئيسية للتباين بين معدلات النمو على الصعيد الوطني، ويرى أن الاستقرار الاقتصادي الكلي يلعب دوراً كبيراً في هذا التباين من خلال التأثير على استثمار رأس المال

واستثمار المعدات. وعلاوة على ذلك، على النقيض من الاعتقاد الشائع، ليس للنمو السكاني، فيما يبدو، تأثير سلبي كبير. والديموقراطيات لا تؤدي أفضل من أنظمة الحكم الأوتوقراطية؛ بيد أن البلادان الذي توسع الحريات الاقتصادية وتحمي حقوق الملكية، تنمو أسرع من غيرها. وبشأن المسائل الحكومية، تجد الورقة أن الحكومة الكبيرة والضرائب المرتفعة قد يكون لهما تأثير سلبي وأن الإنفاق الحكومي على البنى التحتية مفيد.

واستكشف أزياداس ودرازن (1990) الاحتمال بأن تستطيع الفروق المستدامة في معدلات نصيب الفرد من النمو أن تبدو متوازنة بين الاقتصادات ذات الهياكل المتماثلة، على خلاف نظرية التوازن. ولمعرفة تأثير مسارات النمو الطويل الأجل المتباعدة، وسع المؤلفان نطاق النموذج الكلاسيكي الجديد للنمو والاقتصادي بأن أضافا إلى التوازن سمة تكفي لتحقيق مسارات نمو متوازنة ومتعددة ومستقرة محلياً. وتشمل هذه السمة العوامل الخارجية التكنولوجية مع مستوى للملكية يسمح لمردود الحجم أن يرتفع سريعاً جداً كما اتخذت متغيرات الحالة الاقتصادية، كتنوع العمل، قيماً في نطاق "كتلة حرجة" ضيقة نسبياً. ومع استخدام بيانات شاملة عدة قطاعات ومربعات صغرى عادية، وجدوا أن النمو السريع لا يمكن أن يتحقق بدون عمالة عالية الكفاءة، أي بدون مستوى عال من الاستثمار البشري ذي صلة بنصيب الفرد من الدخل.

ودرس Sala-I-Martin وBarro (1992) السياسة الضريبية في مختلف نماذج النمو والاقتصادي المحلي، حيث وجدوا أنه إذا ما تجاوز معدل العائد الاجتماعي للاستثمار العائد الخاص، يمكن عندئذ للسياسات الضريبية التي تشجع الاستثمار أن ترفع معدل النمو وأن تزيد بالتالي استفادة الأسرة المعيشية الممتلئة في العينة. وعلاوة على ذلك، في نماذج النمو التي تشمل الخدمات العامة، تتوقف السياسة الضريبية المثلى على خصائص الخدمات. وإذا كانت الخدمات العامة تنافسية وقابلة للمزاومة أو غير منافسة وغير قابلة للمزاومة، فإن مجمل الضريبة يفوق ضريبة الدخل. وإذا كانت الخدمات العامة منافسة ولكنها ليست قابلة للمزاومة، على سبيل المثال، مرافق النقل والمحاكم والدفاع الوطني وخدمات الشرطة، فإن ضريبة الدخل تفوق مجمل الضريبة.

ويصف إسترلي وريبيلو (1993) أوجه الاتساق العملية التي تتصل بمتغيرات السياسات المالية ومستوى التنمية ومعدل النمو. وتستخدم ورقتهما بيانات تاريخية وبيانات حديثة شاملة لعدة قطاعات وسلسلة استثمارات عامة أنشئت حديثاً. والنتائج الرئيسية هي، أولاً، هناك ارتباط قوي بين مستوى التنمية والهيكل المالي: فالبلدان الفقيرة تعتمد بشدة على الضرائب التجارية الدولية، في حين أن الضرائب ليست هامة إلا في البلدان المتقدمة؛ ثانياً، تتأثر السياسة المالية بحجم الاقتصاد، مقاساً بعدد سكانها؛ وثالثاً، الاستثمار في النقل والاتصالات مرتبط بصورة متسقة مع النمو، في حين أنه من العسير عملياً عزل آثار الضريبة.

ومع استخدام انحدار مماثل لحساب النمو، يقدم فيشر (1993) انحدارين أحدهما شامل لعدة قطاعات والآخر استقطابي يبينان أن النمو مرتبط سلبياً بالتضخم وأوجه العجز الكبيرة في الميزانيات وأسواق أسعار الصرف المختلفة. وتشير الأدلة التكميلية إلى أن العلاقة السببية تمتد من السياسة الاقتصادية الكلية إلى النمو. وتحدد الورقة أيضاً قنوات تلك الآثار. فالتضخم يخفض النمو من خلال الحد من الاستثمار والنمو الإنتاجية؛ والعجز في الميزانية يخفض أيضاً كلاً من تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية. وأخيراً، تبين

الورقة الحالات الاستثنائية، وتجد أنه على الرغم من أن التضخم المنخفض وأوجه العجز الصغيرة لا تؤديان بالضرورة إلى زيادة النمو حتى على مدى فترات طويلة، فإن التضخم المرتفع لا يتسق مع النمو المطرد<sup>(5)</sup>.

ومع استخدام تقديرات شاملة عدة أقطار للأرصدة المادية والبشرية، ي-درس ب-ن حبي-ب وس-بيغل (1994) انحدارات حساب النمو المتضمنة في دالة الإنتاج الكلي التي وضعها كوب-دوجلاس. وتبين النتائج أن رأس المال البشري قليل الأهمية في تفسير معدلات النمو حسب نصيب الفرد. وتقدم الورقة نموذجاً بديلاً يعتمد فيها معدل نمو إجمالي عامل الإنتاجية على مستوى رصيد البلد من رأس المال البشري. ومن ثم هناك دور إيجابي لرأس المال البشري.

ومع استخدام بيانات شاملة عدة أقطار عن متوسط الضريبة غير المباشرة في 90 بلداً ف-ي الفترة 1971-1990، وجد كلبيك (1998) أن نظرية الضريبة المثلى تفسر ما يقرب من 40 في المائة من التباين الشامل عدة قطاعات في الضريبة غير المباشرة وأن الشواغل العملية حول تمويل الإنفاق الحكومي العابر واستقلال البنك المركزي والاستقرار السياسي، تفسر بعض التباين المتبقي في الضريبة غير المباشرة. وفي المقابل، يحدد مستوى الإنفاق الحكومي وفقدان الحمولة القصوى بنسبة 90 في المائة من التباين ب-ين البلدان فيما يتعلق بالضرائب التقليدية.

وبحث لوكاس (1988) آفاق بناء نظرية كلاسيكية جديدة للنمو في التجارة الدولية تكون متنسقة مع بعض الجوانب الرئيسية للتنمية الاقتصادية. وتم بحث ثلاثة نماذج ومقارنتها مع الدليل: الأول يؤكد على تراكم رأس المال البشري والتغيير التكنولوجي؛ والثاني يؤكد على تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم في المدارس؛ والثالث يركز على تراكم رأس المال البشري المتخصص من خلال التعليم أثناء العمل.

ويسعى Bahmani-Oskooee (1999) لإلقاء بعض الضوء على الجد-دل ح-ول الاسد-تقطاب مقابل المزاحمة في الاقتصاد الكلي. ومع استخدام بيانات فصلية من الولايات المتحدة الأمريكية على امتداد الفترة 1947-1992 وتحليل تكاملي مشترك، تبحث الورقة العلاقة على المدى الطويل ب-ين أوجه العجز ف-ي الميزانيات والاستثمار الحقيقي الثابت. وتستند المنهجية إلى تقنية جوهان-سن ب-شأن التكامل المشترك. وتكشف النتائج عن وجود ثلاثة موجات تكاملية مشتركة في الاستثمار: الدخل وأسد-عار الفائدة وأوجه العجز في الميزانيات. وتبين تقديرات تلك الموجات التكاملية المشتركة والتحولات الإضافية أن موجة التكامل المشترك، الذي تحمل فيه المتغيرات الأربعة علاماتها المتوقعة، تدعم رأي Keynesian القائل ب-أن أوجه العجز الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل في المدى الطويل على استقطاب الاستثمار الحقيقي.

---

(5) للاطلاع على استعراض جيد للمؤلفات الاقتصادية الكلية التي تسعى لتحديد العلاقة بين النمو والتضخم وبخاصة اله-دف الأمثل للتضخم، انظر Brooekal (2000).

### ثالثاً - المنهجية العملية والنتائج

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن تأثير الدين العام المحلي على الناتج المحلي الإجمالي تأثير غامض، لأنه إما أن يكون سلبياً، من خلال تأثير المزاخمة أو، إيجابياً عن طريق تأثير الاستقطاب. والآليات المؤدية إلى المزاخمة معروفة جيداً. فالزيادة في الدين العام تسبب مشاكل تمويلية للشركات بسبب نقص فـي الأموال التي يمكن اقتراضها. ويمكن أن يكون ذلك النقص في الأموال مباشراً حيث قد تجد الشركات صعوبة في العثور على أطراف لديها استعداد لتمويلها؛ أو يكون غير مباشر، من خلال ارتفاع أسعار الفائدة التي لا تشجع المقرضين. ويمكن أن تحول أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة اتجاه القدرات الاستثمارية للشركات بعيداً عن المشاريع الإنتاجية إلى شراء صكوك الخزانة. وهذا الحد من الاستثمارات القاصرة من شأنه أن يعوق النمو في الأجل القصير، حيث من المسلم به أن الاستثمار هو عنصر طلب، وأن يعوقه في الأجل الطويل، من خلال انخفاض القدرة الإنتاجية. ووفقاً لنظرية النمو والمحفز ذاتي (بارو، 1990 وسالامارتين، 1992)، فإن الدين العام والنشاط الحكومي في البنية التحتية قد يكون لهما تأثير إيجابي على النمو، في حالة استخدام الدين في تمويل مشاريع عامة إنتاجية كالتعليم والصحة والبنية التحتية. وسيؤدي ذلك إلى زيادة النمو من خلال تأثيرين: أولاً، من خلال مـضاعف Keynesian المـشهور، وثانياً، من خلال تأثير النمو المحلي. ويمكن لهذا النمو أن يزيد ربحية الشركات، وبالتالي زيادة إمكانيات التمويل الذاتي عن طريق أسهم رأس المال (وقت الكساد) مما يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار.

ويستخدم هذا القسم السلسلة الزمنية لنموذج التراجع الذاتي للموجّهات ونمـودج تصويب الأخطاء لتعيين محددات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا في الفترة 1970-2004. وتنقسم منطقة الإسكوا إلى مجموعتين مميزتين؛ الأولى وتشمل بلدان مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط أو أقل الاقتصادات تنوعاً، وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. والعراق ليست وارده في العينة بسبب نقص البيانات المتسلسلة زمنياً الموثوق بها وتأثير الحرب والاحتلال والصراع الأهلي. وتضم المجموعة الثانية البلدان الأعضاء في الإسكوا غير المنتجة للنفط أو أكثر الاقتصادات تنوعاً، وهي مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن مستبعدتان بسبب نقص البيانات الكافية المتسلسلة زمنياً في الأخيرة والاضطراب الناجم عن الاحتلال وما يرتبط به من صراع في الأولى.

والغرض من هذا القسم هو اختبار ما إذا كان للدين العام أثر إيجابي أو سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، وإبراز الصلات العملية والزمنية بين الدين العام والخصائص والاستثمار العام والخاص والناتج المحلي الإجمالي. وستساعد طبيعة ودلائل تلك الصلات على تحديد العلاقة بين الدين والنمو في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وسيتم تحديد طبيعة تلك الصلات أثناء الفترة 1970-2004 استناداً إلى البيانات المتاحة سنوياً. والمتغيرات المستخدمة هي الدين العام المحلي للبلدان الأعضاء كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والدين الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الخاص والاستثمار العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، واللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي.

ومن أجل اختبار الارتباط بين مختلف المتغيرات، نحن نستخدم أيضاً اختبارات السببية التي وضعها Granger. وهذه الأدوات الاقتصادية القياسية تتيح إجراء تحليل أكثر عمقاً للعلاقات الزمنية والعملية بين

مختلف المتغيرات. ولاختبار العلاقات طويلة الأجل، تستخدم الطرائق التي اقترحها جوهانسن (1991) فيما يتعلق بالنظم المتنوعة. كما يتم عن كثب اتباع المنهجية التي اقترحها تودا وفيلبس (1993).

ويهدف هذا القسم إلى تحقيق هدفين عريضين. الأول، هو تحديد أي علاقة تكاملية مشتركة أو طويلة الأجل بين المتغيرات أعلاه، والآخر تحديد العلاقة السببية واتجاه السببية. أما المنهجية اللازمة لأداء اختبارات تكاملية مشتركة بين تسلسلين أو أكثر، فإنها تقتضي أن يتم تحديد ترتيب تكامل كل متغير من المتغيرات بصفة أولية في نموذج. ونحن نستخدم الاختبارات المضاعفة التدي وضدها (ADF) Dickey-Fuller وPhillips-Perron (1988) لتحديد ترتيب التكامل. وقد درس Perron (1992) آثار السماح بانقطاعات هيكلية عند اختبار وحدة الجذور، حيث بين أن وحدة جذر ما (التي لا تراعي أي انقطاع أو أية انقطاعات في التسلسل الزمني) قد يكون لها قوة منخفضة.

وعندما يتم تحديد ترتيب التكامل، تكون المهمة التالية هي إجراء اختبارات للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لتحديد أية علاقة طويلة الأجل. ويستخدم الاختبار الذي وضعه جوهانسن وجوسد-يلبس (1990)، الذي يستخدم طريقة الاحتمال الأقصى لكي يحدد العدد الدقيق للموجهات التكاملية المشتركة في النظام. ثم تستخدم اختبارات السببية لاختبار العلاقة السببية بين مختلف السلاسل الزمنية وتحديد اتجاه هذه السببية. وقد اقترح إنجل وجرانجر (1987) اختبارات السببية كما بينها جرانجر القائمة على نموذج تصحيح الخطأ، إذا كانت السلاسل مشتركة التكامل. والبحوث الاقتصادية القياسية كتلك التي أجراها تودا وفيلبس (1993) وتودا وباماموتو (1995) ورامبالدى ودوران (1996) تقترح بعض الإجراءات البديلة لاختبار السببية الذي وضعه جرانجر.

#### ألف - البيانات والعينة

تستند العينة إلى سلاسل زمنية سنوية تتراوح بين عام 1970 وعام 2004. وجمعت البيانات أساساً من مختلف أعداد الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي ومؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي وتقديرات وتوقعات الإسكوا. وتشمل متغيرات التسلسل الزمني الواردة في هذا التحليل اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام المحلي<sup>(6)</sup> إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاسد-تثمار العام<sup>(7)</sup> إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار الخاص<sup>(8)</sup> إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين الخاص<sup>(9)</sup> إلى الناتج المحلي الإجمالي.

#### باء - نموذج عملي

(6) تنوب المطالبات المستحقة على الحكومة عن الدين العام. انظر صندوق النقد الدولي الإحصاءات المالية الدولية، القيد 12 أ بالإضافة إلى 22 أ.

(7) يشمل الاستثمار العام الاستثمار في التعليم والصحة العامة والأشغال العامة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والإنفاق الرأسمالي.

(8) تحسب بوصفها إجمالي تكوين رأس المال منقوصاً منه الاستثمار العام.

(9) ينوب إجمالي المطالبات المستحقة على القطاع الخاص عن الدين الخاص.

سيتم بشأن كل بلد من البلدان الأعضاء في الإسكوا تقدير تراجع ذاتي للموجهات ي-ضم خم-س متغيرات ونموذج تصويب للأخطاء وثيقة الصلة بالموضوع. وسيقوم اختيار فترة ت-أخير زمنية لنم-ودج التراجع الذاتي للموجهات على أساس أن أخطاء المعادلات ليست مرتبطة بمف-ردات السلا-سلة وأن التراج-ع الذاتي للموجهات يكتسب الديناميات المحتملة للنموذج. وسوف يستخدم في تحديد الفترة الزمنية المت-أخرة معيار المعلومات الذي وضعه Akaike (AIC) ومعيار شوارتر (SC) ويرد فيما يلي نموذج المعادلات الخم-س لنموذج التراجع الذاتي للموجهات فيما يتعلق بكل بلد (i) من البلدان الأعضاء في الإسكوا على حدة:

$$(1) \quad Y_{i,t} = \alpha + \alpha_1 Y_{i,t-1} + \alpha_2 (PD_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \alpha_3 (PRD_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \alpha_4 (PI_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \alpha_5 (PRI_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{1,t}$$

$$(2) \quad (PD_{i,t} / Y_{i,t}) = \beta + \beta_1 (PD_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \beta_2 Y_{i,t-1} + \beta_3 (PRD_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \beta_4 (PI_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \beta_5 (PRI_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{2,t}$$

$$(3) \quad (PRD_{i,t} / Y_{i,t}) = \delta + \delta_1 (PRD_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \delta_2 Y_{i,t-1} + \delta_3 (PD_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \delta_4 (PI_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \delta_5 (PRI_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{3,t}$$

$$(4) \quad (PI_{i,t} / Y_{i,t}) = \lambda + \lambda_1 (PI_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \lambda_2 Y_{i,t-1} + \lambda_3 (PD_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \lambda_4 (PRD_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \lambda_5 (PRI_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{4,t}$$

$$(5) \quad (PRI_{i,t} / Y_{i,t}) = \rho + \rho_1 (PRI_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \rho_2 Y_{i,t-1} + \rho_3 (PD_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \rho_4 (PRD_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \rho_5 (PI_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{5,t}$$

حيث  $Y_{i,t}$  هو اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي للبلد  $i$  العضو في الإسكوا في الفترة  $t$ ؛ و  $PD_{i,t}$ ، ه-و الدين العام للبلد  $I$  في الفترة  $t$ ؛  $PRD_{i,t}/Y_{i,t}$  هي نسبة الدين الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد  $i$  في الفترة  $t$ ؛  $PI_{i,t}/Y_{i,t}$  هي نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد  $i$  في الفترة  $t$ ؛ و  $PRI_{i,t}/Y_{i,t}$  هي نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلد  $i$  في الفترة  $t$ . أما إدراج الاستثمار العام في ال-صحة والتعليم والبنية التحتية في النموذج فإنه سينوب عن الاستثمار العام في منطقة الإسكوا.

وأخيراً، لما كان معدل النمو الحالي للناتج المحلي الإجمالي يعتمد على م-ستويات الذ-اتج المحل-ي الإجمالي الحالية والسابقة، فإن إدراج قيم الناتج المحلي الإجمالي المتأخرة مسؤول عن هذه الخاصية. وإذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة في الترتيب 1، الأول (1)، لكنها ليست مشتركة التكامل، فإننا حينئ-ذ، نق-در نموذجاً للتراجع الذاتي للموجهات في التباين الأول فيما يتعلق بكل بلد من البلدان الأعضاء في الإسكوا على حدة. ومع ذلك، إذا كانت السلاسل الزمنية هي الواردة في المعادلة الأولى (1) وتكون متكاملة، فإننا نق-در نموذج لتصويب الأخطاء لكل بلد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، حيث تضاف فترة لتصحيح الخطأ إلى كل معادلة من المعادلات الواردة في النماذج (1)-(5) لتبرير التعديلات طويلة الأجل لمختلف المتغير-رات (انظ-ر جداول المرفق من 1 إلى 30).

### جيم- نموذج جرانجر للسببية وآليات النمو

سوف نستخدم نموذج جرانجر للسببية لتحديد آليات النمو وتحديد اتجاه ال-سببية ب-ين اللوغ-اريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك فيما يتعلق بكل بلد على حدة من البلدان الأعضاء في الإسكوا.

وتجري اختبارات السببية لفارقين زمنيين. ورس-مياً، اعتبر-ر  $X$  و  $Y$  تم-ثلاثان سلا-سلتين زمنيتين. ويعالج نموذج السببية لجرانجر مسألة ما إذا كان  $X$  خطياً غنى بالمعلومات عن مستقبل  $Y$ . ولا ينطبق ذلك

إلا عندما يسبق الحدث  $X$  الحدث  $Y$ . وبمعنى آخر، الافتراض هو أن الملاحظات الحالية والـ سابقة ع-ن  $X$  تساعد في التنبؤ عن  $Y$ . ولإجراء هذه الاختبارات تمثل كل سلسلة بوصفها فرقا للانحدار الذاتي للموجهات ومنحدرة على فارقها الزمني وعلى الفوارق الزمنية للسلاسل الزمنية الأخرى، على النحو الوارد أدناه:

$$(6) \quad \Delta X_t = \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sigma_t$$

$$(7) \quad \Delta Y_t = \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

وتبين المعالم المقدره  $\beta_s$  تأثير المتغير الخارجي أو المستقل على المتغير الداخلي أو التابع. وتتكون اختبارات السببية من الاختبار  $F$  لفرضية العدم:

$$(8) \quad H_0 : \beta_1 = \beta_2 = 0$$

وبشأن المعادلة (7) في النموذج أعلاه، فرضية العدم هي أن الفارق الزمني المتد-أخر  $X$  لا ي-سبب الفارق  $Y$  بطريقة نموذج جرانجر للسببية.

وفيما يتعلق بكل بلد على حدة من البلدان الأعضاء في الإسكوا، إذا لم تكن السلاسل الزمنية-ة غير-ثابتة، لكن غير مشتركة التكامل، يتم حينئذ تقدير التراجع الذاتي للموجهات (انظر جداول المرفق-ق 1-30). وفي نموذج تصويب الأخطاء، يوجد نوعان من السببية، هما القصيرة الأجل والطويلة الأجل. ويتم تحديد-د السببية طويلة الأجل من خلال العلاقات مشتركة التكامل بين المتغيرات وبوزن تلك العلاقات. أما ال-سببية القصيرة الأجل فإنها تحدد عن طريق المصفوفة كثيرة الحدود المرتبطة بكل متغير مأخوذ في صيغته الزمنية المتأخرة.

وتبين النتائج العملية الواردة في المرفق أن المتغيرات مشتركة التكامل في مصر والأردن والكويت-قطر وعمان والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية، بينما لا يوجد دليل على التكامل-المشترك في البحرين والإمارات العربية المتحدة. وعندما تبين البلدان ما يفيد-د بوج-د تكامل-م-شترك، تجرى اختبارات السببية لجرانجر على مستويات نسبة الدين العام والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي واللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي. وتستخدم نسبة الناتج المحلي الإجمالي لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي قد يكون عاملاً لربط كل شيء معاً وأنه يجب-ب أن يكون خاضعاً للتحكم بوضوح أو أن يكون قاسماً مشتركاً للمتغيرات قيد البحث.

وكانت مسألة اختبار السببية الذي وضعه جرانجر في مثل هذه السيناريوهات موضوعاً لكثير-م-ن المؤلفات العملية الحديثة، من بينها، في جملة أمور، إنجل وجرانجر (1987) سد-يمز وسد-توك وواط-سون (1990)، تودا وفيلبس (1993)، تودا وياماموتو (1995). وإذا ما عرف عن المتغيرات أنها مدمجة-ة في الترتيب 1، لكنها ليست مشتركة التكامل، فإن Sims et al (1990)، وتودا وفيل-بس (1993) يج-ادلون بأنه ينبغي حينئذ تقدير نموذج للتراجع الذاتي للموجهات-ة في-ي التباين الأول. وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يكون لاختبارات السببية لجرانجر بشأن المتغيرات في تبايناتها الأولى مزيداً من القوة في العينات المحدودة. وإذا كانت المتغيرات مشتركة التكامل، فإن النموذج الأكثر شيوعاً في الاس-تخدام ه-و نم-ودج

السببية لجرانجر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اختبارات السببية لجرانجر بشأن المتغيرات في م-ستوياتها، ق-د يكون لها مزيد من القوة وفي هذه الحالة تكون اختبارات F العادية صالحة لاستخدام سلاسل زمنية.

### 1- مصر

يبين الجدولان 1 و 2 في المرفق أن جميع المتغيرات ليست سلاسل زمنية ثابتة الأول (1) أو مشتركة التكامل. ولذلك، نحن نقدر نموذج تصويب الأخطاء فيما يتصل بمصر. وتبين نتائج اختبار السببية لجرانجر الواردة في الجدول 1، أن للدين العام تأثير مزاحمة سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، والذي يصبح إيجابياً في السنة الثانية (انظر أيضاً جدول المرفق 3). ويبين ذلك أن الدين العام الداخل في الاستثمار يؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، مع فترة تأخير. وينبغي لخطه الخصخصة الداخلة التي أدخلت في مصر في مطلع التسعينيات أن ترتبط بزيادة الكفاءة ولا بد مرة أخرى من تكريس الجهود لتخفيض الدين العام، الذي قد يكون مرتبطاً بحجم القطاع العام. ولقد تزايد الدين العام منذ مطلع التسعينيات رغم جهود الخصخصة المبذولة من قبل. وكانت الزيادة الكبيرة في الدين العام مصحوبة بزيادات متواضعة في الاستثمار العام. ولذلك، فإن الزيادة في الاستثمار العام تسهم في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. بل أن الدين العام يزاحم، على ما يبدو، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وسوف يجب على مصر أن توجه الاستثمار العام نحو تحسين رأس المال البشري، أساساً من خلال زيادة الاستثمار العام في التعليم والصحة والبنية التحتية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

ويبين الجدول 1 أيضاً أن الدين العام يسهم في استقطاب الدين الخاص على مستوى كبير بنسبة 11 في المائة. ويمكن تفسير ذلك على ضوء الحقيقة القائلة بأن الزيادات في الدين العام بقصد زيادة الاستثمار الخاص في البنية التحتية يخلف تأثيراً إيجابياً على القطاع الخاص، ويذهب شطراً من زيادة الاقتراض الخاص والاستثمار. وأخيراً، الدين الخاص يستقطب الاستثمار العام ويزاحم الاستثمار الخاص على مستويات كبيرة بنسبة 11 و 8 في المائة على التوالي. أما العلاقة السببية السلبية المكتشفة من الدين الخاص إلى الاستثمار الخاص في هذه الحالة، فإنها لا بد أن تكون هي المسؤولة عن الزيادة الضخمة في الدين الخاص بين عامي 1990 و 1995 الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي، الزيادة الحادة في الاستثمار على مدى الفترة نفسها.

### الجدول 1- اختبارات السببية لجرانجر: مصر

الاحتمال	إختبار F	عدد الملاحظات	فرضية العدم
0.11	2.39 <sup>(*)</sup>	33	الدين العام لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.50	0.72		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.45	0.81	33	الاستثمار العام لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.19	1.74		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.24	1.48	33	الدين الخاص لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.01	4.99 <sup>(***)</sup>		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.16	1.98	33	الاستثمار الخاص لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.84	0.18		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر

### الجدول 1 (تابع)

الاحتمال	إختبار F	عدد الملاحظات	فرضية العدم
0.16	1.93	33	الاستثمار العام لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.57	0.57		الدين العام لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.23	1.57	33	الدين الخاص لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.11	2.38 <sup>(*)</sup>		الدين العام لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.31	1.23	33	الاستثمار الخاص لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.46	0.81		الدين العام لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.11	2.34 <sup>(*)</sup>	33	الدين الخاص لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.49	0.73		الاستثمار العام لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.92	0.08	33	الاستثمار الخاص لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.33	1.14		الاستثمار العام لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.74	0.30	33	الاستثمار الخاص لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.08	2.80 <sup>(**)</sup>		الدين الخاص لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظة: (\*) و(\*\*) و(\*\*\*) تدل على رفض فرضية العدم عند المستويات المعنوية بنسب 15 و10 و5 في المائة على التوالي.

### 2- الأردن

يبين الجدولان 4 و5 في المرفق أن جميع المتغيرات ليست سلاسل ثابتة الأولى (1) وليست مشتركة التكاملاً. ومن ثم نقدر نموذجاً لتصويب الأخطاء بالنسبة للأردن. وتبين نتائج اختبارات السببية لجرانجر في الجدول 2، أنه بعد سنة واحدة، كان للنتائج المحلي الإجمالي آثار تزاممية على كل من الدين العام والدين الخاص وعلى الاستثمار العام عند مستويات المعنوية بنسبة 15 و1 و14 في المائة على التوالي. غير أن هذه الحالة انعكست في العام التالي وكان للنتائج المحلي الإجمالي آثار استقطابية إيجابية على جميع المتغيرات أعلاه.

ووجد أن للاستثمار العام آثار تزاممية إيجابية على الاستثمار الخاص بعد سنة واحدة، مما يدل على أن الاستثمار العام والاستثمار الخاص متكاملان (انظر أيضاً جدول المرفق 6). ويرجع ذلك إلى أن زيادة الاستثمار العام في البنية التحتية يجعل مناخ الاستثمار أكثر جاذبية للمستثمرين في القطاع الخاص. غير أن هذه الظاهرة انعكست في السنة التالية، وأصبح للاستثمار العام، فيما يبدو، أثر تزاممي سلبي غير مباشر على الاستثمار الخاص بسبب تأثيره الإيجابي على الدين العام، الذي وضع ضغوطاً تصاعدياً على أسعار الفائدة. ومن ثم ينبغي أن يسعى الأردن إلى زيادة تنشيط الاستثمار العام في البنية التحتية ورأس المال البشري. ومن المتوقع أن يسفر الاستثمار في الصحة والتعليم عن نمو ناتج محلي إجمالي من النوع الداخلي. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الاستثمار العام في مجالي الصحة والتعليم يلعب دوراً رئيسياً في حفز مبادرات القطاع الخاص. كما ينبغي تعزيز جهود الخصخصة التي بدأت في مطلع التسعينيات، وعلى الأردن أن يعزز مبادراته الخاصة.

ومن جهة أخرى، كان للدين الخاص أثر تزاممي سلبي على الناتج المحلي الإجمالي بعد سنة واحدة وأثر استقطابي إيجابي في السنة الثانية، وهو انعكاس يمكن تفسيره في ضوء الحقيقة القائلة بـ أن الاسد-تثمار الخاص يؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم فإن الاستثمار الخاص يذ-شط الذ-اتج المحط-ي الإجمالي، ولكن مع فترة تأخير، لأنه يستغرق وقتاً لكي يؤثر إيجابياً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. والواقع أن للدين الخاص تأثير استقطابي إيجابي على الاستثمار الخاص بعد سنة واحدة. ومع ذلك، لم تستمر هذه العلاقة السببية أكثر من عام واحد. وتبين النتائج انعكاساً نحو علاقة سلبية بعد سنتين.

وهناك آلية نقل مفيدة من الدين الخاص إلى الناتج المحلي الإجم-الي. فالذ-اتج المحط-ي الإجم-الي يستجيب إيجابياً للزيادات في الدين الخاص مع فترة تأخير لمدة عام واحد، وه-و ت-أخير مطا-وب لل-دين الخاص لكي يؤثر على الاستثمار الذي يؤثر بدوره على الناتج المحلي الإجمالي. وللاستثمار الخاص أث-ار تزاممية سلبية على الدين الخاص بعد سنة واحدة وأثار استقطابية إيجابية بعد سنتين عند المستوى المعذ-وي بنسبة 3 في المائة.

## الجدول 2- اختبارات السببية لجرانجر: الأردن

الاحتمال	إختبار F	عدد الملاحظات	فرضية العدم
0.25	1.47	33	الدين العام لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.15	2.06 <sup>(*)</sup>		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.22	1.61	27	الاستثمار العام لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.14	2.17 <sup>(*)</sup>		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.00	19.59 <sup>(***)</sup>	33	الدين الخاص لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.01	5.12 <sup>(***)</sup>		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.38	1.02	25	الاستثمار الخاص لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.39	1.00		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.45	0.82	27	الاستثمار العام لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.42	0.90		الدين العام لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.19	1.76	33	الدين الخاص لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.44	0.84		الدين العام لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.64	0.46	25	الاستثمار الخاص لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.32	1.21		الدين العام لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.25	1.48	27	الدين الخاص لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.48	0.75		الاستثمار العام لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.97	0.03	25	الاستثمار الخاص لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.11	2.42 <sup>(*)</sup>		الاستثمار العام لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.03	4.32 <sup>(***)</sup>	25	الاستثمار الخاص لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.06	3.23 <sup>(**)</sup>		الدين الخاص لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظة: (\*) و(\*\*) و(\*\*\*) تدل على رفض فرضية العدم عند المستويات المعنوية بنسب 15 و10 و5 في المائة على التوالي.

### 3- لبنان

يبين الجدولان 7 و 8 في المرفق أن جميع المتغيرات سلاسل غير ثابتة الأول (1) لكنها مشتركة التكامل. ولذلك، نحن نقدر نموذج لتصويب الأخطاء بالنسبة للبنان. وتبين نتائج اختبار الـ سببية لجرانج-ر الواردة في الجدول 3 أن الدين العام لا يبدو أنه يسبب الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم لا يوجد تأثير تراكمي أو استقطابي للدين العام على الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ذلك إلى أن الدين العام في لبنان بدأ في التراكم منذ منتصف التسعينيات وان اختباراتنا العملية لم تدرك ذلك التدبير (انظر أيضا جدول المرفق 9).

والنتيجة بالغة الأهمية هي أن الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانج يحدث تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي مع فترة تأخير لمدة سنتين عند مستوى المعنوية البالغ نسبته 6 في المائة. ويزيد الاستثمار الخاص أيضاً للدين الخاص عند مستوى المعنوية البالغ نسبته 5 في المائة. وللأسف، تشارك الخاص ثلاثة تأثيرات مميزة: فهو يخفض الدين العام ويزيد الدين الخاص والناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ذلك إلى أنه كان دائماً للقطاع الخاص دور هام في النمو في لبنان.

ومن جهة أخرى، يسبب الدين العام كلاً من الدين الخاص والاستثمار الخاص عند مستوى المعنوية البالغ نسبته 15 في المائة، وهناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الخاص والدين الخاص عند مستويات المعنوية بنسبة 5 و 12 في المائة على التوالي. ومن المثير للاهتمام، أن للدين العام تأثير إيجابي كبير على الدين الخاص. وبعبارة أخرى، يبدو أن للدين العام تأثير استقطابي على النمو من خلال تأثيره الإيجابي على الدين الخاص، الذي يسبب إيجابياً الناتج المحلي الإجمالي. غير أن للدين العام تأثير سلبي تراكمي على الاستثمار الخاص بعد سنة واحدة يصبح بعدها إيجابياً في السنة الثانية.

أما التسبب الإيجابي الضعيف في الأجل القصير من الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (انظر جدول المرفق 9) فإنه يمكن تفسيره على ضوء الحقيقة القائلة بأن الحكومة اللبنانية بدأت، منذ منتصف التسعينيات الإنفاق بشدة على بنيتها التحتية المتهاكلة، لاسيما على التعليم والصحة العامة والأشغال العامة والنقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية. وهذا يبين وجود آلية نمو داخلية قصيرة الأجل ناتجة عن الاستثمار في البنية التحتية.

وتبين النتيجتان الهامتان الباقيتان أن الدين العام يسبب ديناً خاصاً عند مستوى نسبة 15 في المائة، بينما يسبب استثماراً عاماً عند مستوى 9 في المائة. وتلك الصلات قصيرة الأجل بين الدين الخاص والدين العام والاستثمار العام تبين ما يلي: فيما يتعلق بالنتيجة الثانية، يبدو أن للدين العام تأثير إيجابي مباشر (استقطابي) على النمو من خلال تأثيراته الإيجابية على الاستثمار العام. ويعيد ذلك تعزيز النتائج السابقة التي تشير إلى وجود تأثير للنمو المحلي ناتج عن الدين العام والاستثمار العام. وفيما يتعلق بالنتيجة الأولى، يبدو أن للدين العام تأثير تكميلي على الدين الخاص في الأجل القصير، قد يعزي إلى أن الدين العام يسفر عن زيادة في الاستثمار، وبالتالي، في الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك، يزيد الطلب الكلي مما يذشر اقتراض

القطاع الخاص لأغراض الاستهلاك والاستثمار. وفي هذا الصدد، تزيد أسعار الأصول م-ع نم- و الذ-اتج المحلي الإجمالي، ومن ثم توفر مزيداً من الضمان من أجل الاقتراض.

### الجدول 3- اختبارات السببية لجرانجر: لبنان

الاحتمال	إختبار F	عدد الملاحظات	فرضية العدم
0.72	0.33	33	الدين العام لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.02	4.71 <sup>(***)</sup>		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.18	1.80	33	الدين الخاص لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.24	1.52		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.06	3.16 <sup>(**)</sup>	33	الاستثمار الخاص لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.99	0.01		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.73	0.31	33	الدين الخاص لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.15	2.01 <sup>(*)</sup>		الدين العام لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.38	1.00	33	الاستثمار الخاص لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.14	2.13 <sup>(*)</sup>		الدين العام لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.05	3.32 <sup>(**)</sup>	33	الاستثمار الخاص لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.12	2.33 <sup>(*)</sup>		الدين الخاص لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظة: (\*) و(\*\*) و(\*\*\*) تدل على رفض فرضية العدم عند المستويات المعنوية بنسب 15 و10 و5 في المائة على التوالي.

### 4- الجمهورية العربية السورية

تسليماً بأن الجدولان 10 و11 يشيران إلى أن جميع المتغيرات ليست سلاسل ثابتة الأول (1) لكنه-ا مشتركة التكامل، فإننا نقدر نموذجاً لتصويب الأخطاء فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية. وتبين نتائج اختبارات السببية لجرانجر الواردة في الجدول 4 وجود نتائج مختلطة لاختبارات العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الاستثمار الخاص والاستثمار العام. ويبدو أن للناتج المحلي الإجمالي آثار استقطابية على الاستثمار العام، في حين له آثار تزاممية على الاستثمار الخاص على مستوىين للمعنوية بنسبة 15 و3 في المائة على التوالي.

وأحد الجوانب الهامة للنتائج يبين الآثار الاستقطابية من القطاع الخاص إلى القطاع العام: فالاستثمار الخاص يستقطب الدين العام، والدين الخاص يستقطب الاستثمار العام عند مستوى المعنوية بنسبة 9 في المائة. وترجع هذه النتائج إلى الحقيقة القائلة بأن الاستثمار الخاص ينشط الاقتصاد ويوجد الحاجة إلى الاستثمار العام. ويؤثر الاستثمار الخاص بصورة غير مباشرة على الدين العام من خلال تأثيره الإيجابي على الاستثمار العام، في حين يؤثر الدين الخاص إيجابياً على الاستثمار العام من خلال تأثيره الإيجابي على الاستثمار الخاص. وتشير الآثار غير المباشرة إلى وجود آثار قوية تكملية بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام (انظر أيضاً جدول المرفق 12).

وهكذا، يجب على الجمهورية العربية السورية أن تعزز كثيراً دور القطاع الخاص وتزيد الاستثمار العام. وينبغي تنمية مبادرات القطاع الخاص. ولما كان هذا البلد يعتمد دائماً على القطاع العام لتدشيط

النمو، فإنه ينبغي إفساح المجال أمام القطاع الخاص إذا كان من المرغوب فيه تحقيق نمو أمثل للنتائج المحلي الإجمالي.

وعموماً، هناك دلائل واضحة بأن كلاً من مصر والأردن قد حققا مكاسب كبيرة من وراء خطط الخصخصة في مطلع التسعينيات من حيث تحسين الإنتاجية والكفاءة. غير أنه يتعين مواصلة الجهود المبذولة لتحسين الإنتاجية والكفاءة ليتسنى تحقيق معدلات نمو عليا للنتائج المحلي الإجمالي. ولا ينطبق هذا السيناريو على بلدان الشرق الأوسط الأخرى، ونعني بذلك على وجه الخصوص لبنان والجمهورية العربية السورية. ففي لبنان ارتفاع مستوى الاستثمار العام ليس مثيراً للدهشة وهو إلى حد كبير نتيجة الاستثمار الثقيل في البنية التحتية المتهالكة. ومعظم النمو في الناتج المحلي الإجمالي في بداية وأواخر التسعينيات كان من النوع المحلي. وفي حين أن لبنان ربما كان مضطراً لاتباع سياسة مالية توسعية في العقد الماضي، فإن الزيادة الكبيرة في حجم قطاعه العام قد يكون لها عواقب مدمرة فيما بعد على الاقتصاد. برمته في المستقبل القريب، عندما تبدأ الآثار التضارحية في الظهور. ويمكن القول بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي زاد بالفعل قليلاً أثناء التسعينيات، إلا أن تلك المكاسب يبدو أنها أخذت في التلاشي بسرعة. وعلاوة على ذلك، فرضت السياسة المالية التوسعية ضغطاً كبيراً على سعر الفائدة الحقيقية، الذي تحدى فيما بعد إلى خدمة ضخمة للدين العام وأوجه العجز المتكرر في الميزانية. وينطبق نفس الشيء على الجمهورية العربية السورية، التي ظل فيها حجم القطاع العام كبيراً على الدوام، مزاحماً للاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص، مما أسفر عن انخفاض الإنتاجية والكفاءة، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الاقتصاد. ولذلك فإنه من المطلوب إحداث تغيير هيكلي في الجمهورية العربية السورية ليتمكن من تنفيذ مبادرات القطاع الخاص.

#### الجدول 4- اختبارات السببية لجرانجر: الجمهورية العربية السورية

فرضية العدم	عدد الملاحظات	إختبار F	الاحتمال
الدين العام لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر	33	0.88	0.43
الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر		1.17	0.33
الاستثمار العام لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر	27	0.76	0.48
الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر		2.01 <sup>(*)</sup>	0.15
الدين الخاص لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر	33	0.91	0.41
الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر		1.07	0.36
الاستثمار الخاص لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر	33	0.12	0.89
الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر		4.04 <sup>(***)</sup>	0.03
الاستثمار العام لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر	33	0.66	0.52
الدين العام لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر		1.04	0.37
الدين الخاص لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر	33	1.95	0.16
الدين العام لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر		0.60	0.56
الاستثمار الخاص لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر	33	2.63 <sup>(**)</sup>	0.09
الدين العام لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر		1.01	0.38
الدين الخاص لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر	33	2.62 <sup>(**)</sup>	0.09
الاستثمار العام لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر		0.49	0.62
الاستثمار الخاص لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر	33	1.82	0.18

0.31	1.22		الاستثمار العام لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.35	1.10	33	الاستثمار الخاص لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.89	0.12		الدين الخاص لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظة: (\*) و(\*\*) و(\*\*\*) تدل على رفض فرضية العدم عند المستويات المعنوية بنسب 15 و10 و5 في المائة على التوالي.

## 5- البحرين

يبين الجدولان 13 و14 في المرفق، أن جميع المتغيرات ليست سلاسل ثابتة الأولى (1) لكنها غير مشتركة التكاملاً. ولذلك نحن نقدر نموذجاً للتراجع الذاتي للموجّهات فيما يتعلق بالبحرين. ومن ثم تجري اختبارات السببية لجرانجر على الفوارق الأولى للمتغيرات ذات الصلة. أما نتائج اختبارات السببية الواردة في الجدول 5 فإنها تشير إلى تأثيرات تكميلية بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام بعد سنة واحدة، أي أن تزايد الاستثمار الخاص يؤدي إلى مزيد من الاستثمار العام، وأثار تراحمية بعد سنتين، عند مستوى المعنوية الذي تبلغ نسبته 7 في المائة (انظر أيضاً جدول المرفق 15). وقد تعزى آثار السنة الثانية إلى الحقيقة القائلة بأن الاستثمار الخاص يستلزم مزيداً من الدين الخاص الذي بدوره يزاحم الدين العام من خلال سوق الأموال الحاضرة ومن ثم الاستثمار العام.

### الجدول 5- اختبارات السببية لجرانجر: البحرين (في الفروق الأولى)

الاحتمال	إختبار F	عدد الملاحظات	فرضية العدم
0.64	0.45	22	$\Delta$ الاستثمار العام لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي $\Delta$ حسب اختبارات جرانجر
0.56	0.60		$\Delta$ الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار العام $\Delta$ حسب اختبارات جرانجر
0.86	0.16	20	$\Delta$ الاستثمار الخاص لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي $\Delta$ حسب اختبارات جرانجر
0.21	1.76		$\Delta$ الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار الخاص $\Delta$ حسب اختبارات جرانجر
0.07	3.29 (**)	20	$\Delta$ الاستثمار الخاص لا يسبب الاستثمار العام $\Delta$ حسب اختبارات جرانجر
0.41	0.95		$\Delta$ الاستثمار العام لا يسبب الاستثمار الخاص $\Delta$ حسب اختبارات جرانجر

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: (\*\*\*) تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى الأهمية بنسبة 10 في المائة.

$\Delta$  تشير إلى الفارق الأول.

## 6- الكويت

يشير الجدولان 16 و17 في المرفق إلى أن جميع المتغيرات سلاسل غير ثابتة لكنها مشتركة التكاملاً. ولذلك فإننا نقدر نموذجاً لتصويب الأخطاء فيما يتعلق بالكويت. أما نتائج اختبارات جرانجر للسببية الواردة في الجدول 6، فإنها تشير إلى وجود تأثير علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الخاص والناتج المحلي الإجمالي عند مستويين للأهمية بنسبة 10 و5 في المائة على التوالي. وبعد سنة واحدة يكون للاستثمار الخاص تأثيرات تراحمية سلبية على الناتج المحلي الإجمالي وتأثيرات استقطابية إيجابية بعد سنتين



7- قطر

يبين الجدولان 19 و20 في المرفق أن جميع المتغيرات سلاسل غير ثابتة، الأولى (1) وم-شركة التكامل. ولذلك نحن نقدر نموذجاً لتصويب الأخطاء بالنسبة لقطر. وتبين نتائج اختبارات جرانجر للعلاقة السببية الواردة في الجدول 7 أثراً قوياً لعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاس-تثمار العام والذ-اتج المحلي الإجمالي، عند مستويين للأهمية بنسبة 6 و1 في المائة على التوالي. ويبدو أن لكلا المتغيرين آثار تزامنية سلبية على كل منهما الآخر (انظر أيضاً جدول المرفق 21). والدين العام في قطر أخذ في الازدياد باطراد منذ مطلع التسعينيات، ومزاحم فيما يبدو للاستثمار الخاص وللاستهلاك، وبالتالي لمعدل نمو الذ-اتج المحلي الإجمالي. ولم تصاحب الزيادة الكبيرة في الدين العام زيادات في الاستثمار العام، وبالتالي لم تسهم في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن الدين العام يزاحم هذا النم-و. وسوف يتعين على قطر توجيه الاستثمار العام نحو تحسين البنية التحتية ورأس المال البشري فيها. وم-ن المتوقع أن يولد ذلك نمو ناتج محلي إجمالي داخلي الطابع.

ومن جهة أخرى، يبدو أن للناتج المحلي الإجمالي ت-أثيرات اس-تقطابية إيجابية على الاس-تثمار الخاص على المستوى المعنوي بنسبة 15 في المائة. وفيما يتعلق بآثار الاستثمار الخاص على الاس-تثمار العام، يبدو أن هناك تأثيرات استقطابية إيجابية على المستوى المعنوي بنسبة 8 في المائة. وكما ورد م-ن قبل، هذه النتيجة ليست مستغربة، حيث أن أية زيادة في الاستثمار الخاص تخلق الحاجة إلى مزيد م-ن الاستثمار العام مما يؤدي إلى التأثير الاستقطابي الملحوظ.

الجدول 7 - اختبارات السببية لجرانجر: قطر

فرضية العدم	عدد الملاحظات	إختبار F	الاحتمال
الاستثمار العام لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر	33	3.39 (***)	0.06
الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر		6.33 (***)	0.01
الاستثمار الخاص لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر	33	1.37	0.28
الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر		2.13 (*)	0.15
الاستثمار الخاص لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر	33	2.88 (**)	0.08
الاستثمار العام لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر		0.78	0.47

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظة: (\*) و(\*\*) و(\*\*\*) تدل على رفض فرضية العدم عند المستويات المعنوية بنسب 15 و10 و5 في المائة على التوالي.

8- عمان

يبين الجدولان 22 و23 في المرفق أن الناتج المحلي الإجم-الي والدين العام والدين الخاص والاستثمار الخاص ليسوا ثابتين، الأولى (1) وبينهم تكامل مشترك. ومن ثم فإننا نقد-ر نم-وذج لت-صويب الأخطاء بالنسبة لعمان. أما نتائج اختبارات جرانجر للعلاقة السببية الواردة في الجدول 8، فإنها تبين وجود تأثيرات ثنائية الاتجاه للعلاقة السببية بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي على مستويات المعنوية.

بنسبة 6 و2 في المائة على التوالي. ويبدو أن للدين الخاص تأثيرات استقطابية إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن للناتج المحلي الإجمالي تأثيرات تزاممية إيجابية على الدين الخاص (انظر أيضاً جدول المرفق 24).

وفيما يتصل بالعلاقة السببية بين الاستثمار العام والدين العام، فإن النتائج مختلطة. فهناك تداعيات استقطابية وتزاممية على السواء، رهناً بالأفق الزمني قيد النظر. وبعد سنة واحدة، يكون للاسثمار العام تأثيرات سلبية على الدين العام ولكن بعد سنتين، ينعكس اتجاه العلاقة السببية ليصبح إيجابياً. ويرجع ذلك إلى أنه بعد سنتين، ربما تنشأ الحاجة إلى إصدار مزيد من سندات الدين لتحقيق المستوى المطلوب للاستثمار العام. ويبدو هناك نتيجة مختلطة أخرى عند النظر في العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار العام. وبعد سنة واحدة، يكون للناتج المحلي الإجمالي تأثيرات تزاممية على الاستثمار العام، في حين يستقطب الناتج المحلي الإجمالي، بعد سنتين، الاستثمار العام.

وهناك أيضاً علاقة سببية واضحة بين الدين الخاص والاستثمار العام. وللدين الخاص تأثير تزاممي على الاستثمار العام عند مستوى المعنوية بنسبة 6 في المائة، والذي قد يعزى إلى تنافس القطاع الخاص مع القطاع العام من أجل الحصول على الأموال. وكلما ازداد الدين الخاص، كلما أصبحت الأموال الحاضرة شحيحة، مما يزيد من صعوبة القطاع العام في الاقتراض. وندرة الأموال يجعل من العسير على القطاع الخاص الاستثمار. فالعلاقة السببية المتبادلة أكثر تعقيداً، لأن للاستثمار العام تأثيرات استقطابية على الدين العام بعد سنة واحدة، وتأثيرات تزاممية بعد سنتين عند مستوى المعنوية بنسبة 2 في المائة. أما العلاقة السببية الملحوظة في المستقبل العاجل، فهي نتيجة التأثير الإيجابي للاستثمار العام على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، الذي يشجع بدوره الاستثمار الخاص، مما يخلق الحاجة إلى الأموال الخاصة. بيد أن العلاقة الإيجابية تصبح سلبية بعد سنتين. وكما ورد من قبل، قد يعزى ذلك إلى التنافس على الأموال بين القطاعين العام والخاص.

#### الجدول 8- اختبارات السببية لجرانجر: عمان

فرضية العدم	عدد الملاحظات	إختبار F	الاحتمال
الدين العام لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر	31	0.78	0.47
الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر		1.08	0.35
الاستثمار العام لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر	33	0.14	0.87
الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر		8.94 <sup>(***)</sup>	0.00
الدين الخاص لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر	31	3.05 <sup>(***)</sup>	0.06
الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر		4.31 <sup>(***)</sup>	0.02
الاستثمار الخاص لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر	31	0.13	0.88
الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر		0.06	0.94
الاستثمار العام لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر	31	11.61 <sup>(***)</sup>	0.00
الدين العام لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر		0.92	0.41
الدين الخاص لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر	31	0.36	0.70
الدين العام لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر		0.28	0.76
الاستثمار الخاص لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر	31	1.14	0.33

0.58	0.56		الدين العام لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.06	3.19 <sup>(***)</sup>	31	الدين الخاص لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.02	4.57 <sup>(***)</sup>		الاستثمار العام لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.38	1.00	33	الاستثمار الخاص لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.43	0.87		الاستثمار العام لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.54	0.63	31	الاستثمار الخاص لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.56	0.59		الدين الخاص لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظة: (\*\*\*) تدل على رفض فرضية العدم عند مستوى المعنوية 5 في المائة.

## 9- المملكة العربية السعودية

يبين الجدولان 25 و26 في المرفق أن جميع المتغيرات سلاسل زمنية غير ثابتة الأولى (1) ومشاركة التكاملاً. ولذلك فإننا نقدر نموذج لتصويب الأخطاء بالنسبة للمملكة العربية السعودية. أما نتائج اختبارات جرانجر للعلاقة السببية الواردة في الجدول 9 فإنها تشير إلى علاقة سببية إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار العام. ويستقطب الناتج المحلي الإجمالي الاستثمار العام عند المستوى المعنوي بنسبة 14 في المائة، بينما يستقطب الاستثمار الخاص الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى المعنوي بنسبة 7 في المائة (انظر أيضاً جدول المرفق 27).

### الجدول 9- اختبارات السببية لجرانجر: المملكة العربية السعودية

الاحتمال	إختبار F	عدد الملاحظات	فرضية العدم
0.53	0.65	33	الدين العام لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.70	0.36		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.47	0.77	33	الاستثمار العام لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.14	2.10 <sup>(*)</sup>		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.81	0.21	33	الدين الخاص لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.27	1.39		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.07	2.93 <sup>(**)</sup>	33	الاستثمار الخاص لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.30	1.25		الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.19	1.78	33	الاستثمار العام لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.67	0.41		الدين العام لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.08	2.84 <sup>(**)</sup>	33	الدين الخاص لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.26	1.43		الدين العام لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.42	0.89	33	الاستثمار الخاص لا يسبب الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.05	3.28 <sup>(***)</sup>		الدين العام لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.26	1.42	33	الدين الخاص لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.76	0.28		الاستثمار العام لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.78	0.25	33	الاستثمار الخاص لا يسبب الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر

0.78	0.26		الاستثمار العام لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.95	0.06	33	الاستثمار الخاص لا يسبب الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.27	1.39		الدين الخاص لا يسبب الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظة: (\*) و(\*\*) و(\*\*\*) تدل على رفض فرضية العدم عند المستويات المعنوية بنسب 15 و10 و5 في المائة على التوالي.

تكشف نتائج الاختبارات وجود علاقة سلبية بين الدين العام والدين الخاص. فالدين الخاص يـزاحم الدين العام على المستوى المعنوي بنسبة 8 في المائة. وكما هو الحال في عمان، قد يعـزي ذلك إلى أن الزيادة في الدين الخاص تخلق نقصاً في سوق الأموال الحاضرة مما يحدث مشاكل تمويل للحكومة.

وأخيراً، فإن تأثير الدين العام على الاستثمار الخاص مختلط. فهناك آثار تزاممية وآثار اسـد-تقطيية على السواء، رهنأ بالأفق الزمني. وبعد سنة واحدة، يصبح للدين العام أثر سلبي على الاسـد-تثمار الخـاص، بينما يصبح هذا التأثير بعد سنتين عكسياً ويصبح إيجابياً. وقد يبين ذلك أن الـدين العـام، بـدائـي الأـمـر، يتنافس على المال مع الدين الخاص لتمويل الاستثمار، لكن التوسع في الطلب الناشئ عن إنفاق الدين العـام ينشط الاستثمار الخاص.

#### 10 - الإمارات العربية المتحدة

يبين الجدولان 28 و29 في المرفق أن جميع المتغيرات سلاسل زمنية، الأول (1) غير ثابتة وليست مشتركة التكامل. ولذلك فإننا نقدر تراجعاً ذاتياً للموجّهات فيما يتعلق بالإمارات العربية المتحدة. شأنها في ذلك شأن البحرين، فإن اختبارات جرانجر للعلاقة السببية بالنسبة للإمارات العربية المتحدة تجـري علـى الفروق الأولى لمتغيرات الفائدة بسبب نقص التكامل المشترك.

#### الجدول 10 - اختبارات السببية لجرانجر: الإمارات العربية المتحدة

الاحتمال	إختبار F	عدد الملاحظات	فرضية العدم
0.20	1.70	33	$\Delta$ الدين العام لا يسبب $\Delta$ الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.29	1.30		$\Delta$ الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب $\Delta$ الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.17	1.91	33	$\Delta$ الاستثمار العام لا يسبب $\Delta$ الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.08	2.81 (**)		$\Delta$ الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب $\Delta$ الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.08	2.82	33	$\Delta$ الدين الخاص لا يسبب $\Delta$ الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.76	0.28		$\Delta$ الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب $\Delta$ الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.44	0.86	33	$\Delta$ الاستثمار الخاص لا يسبب $\Delta$ الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر
0.06	3.15 (**)		$\Delta$ الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب $\Delta$ الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.79	0.23	33	$\Delta$ الاستثمار العام لا يسبب $\Delta$ الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.42	0.90		$\Delta$ الدين العام لا يسبب $\Delta$ الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.19	1.80	33	$\Delta$ الدين الخاص لا يسبب $\Delta$ الدين العام حسب اختبارات جرانجر
0.23	1.57		$\Delta$ الدين العام لا يسبب $\Delta$ الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.54	0.64	33	$\Delta$ الاستثمار الخاص لا يسبب $\Delta$ الدين العام حسب اختبارات جرانجر

0.02	4.43 <sup>(***)</sup>		Δ الدين العام لا يسبب Δ الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.35	1.11	33	Δ الدين الخاص لا يسبب Δ الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.30	1.25		Δ الاستثمار العام لا يسبب Δ الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.90	0.11	33	Δ الاستثمار الخاص لا يسبب Δ الاستثمار العام حسب اختبارات جرانجر
0.01	5.57		Δ الاستثمار العام لا يسبب Δ الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.85	0.17	33	Δ الاستثمار الخاص لا يسبب Δ الدين الخاص حسب اختبارات جرانجر
0.58	0.55		Δ الدين الخاص لا يسبب Δ الاستثمار الخاص حسب اختبارات جرانجر

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: (\*\*\*) تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستويين للأهمية بنسبة 10 و 5 في المائة.

Δ تشير إلى الفارق الأول.

النتائج الواردة في الجدول 10 لا تكشف إلا عن آثار علاقة سببية مختلطة، رهناً بالأفق الزمني قيد النظر. ويسبب الناتج المحلي الإجمالي الاستثمار العام على المستوى المعزول وبدرجة 8 في المائة. والتأثير في السنة الأولى استقطابي؛ بينما بعد سنتين، يصبح تأثيراً تراكمياً. والتأثير في السنة الأولى بديهي تماماً؛ فالزيادة في النمو تمكن زيادة الإنفاق العام، ولكن مع تراكم المزيد من الدين للحكومة على مستوى الإنفاق، ينتهي الأمر باستبعاد الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار الفائدة.

ويسبب الناتج المحلي الإجمالي أيضاً الاستثمار الخاص عند المستوى المعنوي البالغ 6 في المائة. وبعد سنة واحدة، يستبعد الناتج المحلي الإجمالي الاستثمار الخاص؛ وبعد سنتين يستقطب الناتج المحلي الإجمالي الاستثمار الخاص. ويحدث استقطاب الاستثمار الخاص مع فترة تأخير مدتها سنتين. ويستقطب الناتج المحلي الإجمالي أولاً الاستثمار العام الذي يؤثر بدوره إيجابياً على الاستثمار الخاص حيث أنه يعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد. وتظهر النتائج أن آلية نقل الحركة من الناتج المحلي الإجمالي تعمل عن طريق الاستثمار العام ولها فاصل زمني مدته سنتين.

وأخيراً، يسبب الدين العام الاستثمار الخاص عند المستوى المعنوي البالغ نسبته 2 في المائة. وبعد سنة واحدة يستقطب الدين العام الاستثمار الخاص، بينما بعد سنتين يزيح الاستثمار الخاص. وهاتين الظاهرتين المتضاربتين لتأثير الدين العام على الاستثمار الخاص، تدلان على أن للدين العام فيما يبدو تأثير إيجابي غير مباشر على الاستثمار الخاص من خلال تأثيره الإيجابي على الاستثمار العام، بينما الأثر السلبي غير المباشر هو نتيجة التأثير الإيجابي للدين العام على أسعار الفائدة.

وفي أقل الاقتصادات تنوعاً في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فإن حجم قطاعات النفط التي تقدم إيرادات إلى حكوماتها، تولد مستويات استثمار عام أعلى من غيرها من البلدان الأعضاء في الإسكوا. وفي أحد المراحل، اكتسبت الكويت السمات والمشاكل التي شهدتها لبنان، خاصة بعد حرب الخليج وأثارها المدمرة على الاقتصاد الكويتي. وكان لزاماً على الحكومة أن تنفق الكثير على الإعمار منذ مطلع التسعينيات. وفي جميع أقل الاقتصادات تنوعاً، يقوم قطاع النفط بدور مسيطر في نمو تلك الاقتصادات، ويحتاج الجميع إلى تنويع مواردهم بعيداً عن النفط، والحد من اعتمادهم على الإنفاق العام الممول من النفط بتقديم الحوافز إلى القطاع الخاص. وعلى هذا القطاع أن يعزز النمو، بينما ينبغي أيضاً أن تحد المبادرة الخاصة من أوجه عدم الكفاءة الاقتصادية المنبثقة من القطاع العام والعمل على تعزيز النمو.

والإنتاجية. والبحرين فريدة في تكريس جهود كبيرة لخصخصة بعض الكيانات العامة وتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط.

## رابعاً - الاستنتاجات والآثار المترتبة في السياسة العامة

بعد تقديم لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية الكلية الرئيسية في منطقة الإسكوا على مدى الثلاثين عاماً الماضية، بينت هذه الدراسة أن المنطقة عموماً قد شهدت أداء للنمو ومخيباً للآمال منذ منتصف التسعينيات. فالبينة السياسية والاقتصادية الكلية الإقليمية المتدهورة، بالاقتران مع بنية تحتية غير كافية وتراكم رأس مال بشري منخفض وقطاع عام غير كفؤ يتوسع على حساب القطاع الخاص، ظلت جميعاً عوامل مساهمة في هذا الوضع.

وفي أكثر الاقتصادات تنوعاً، كانت معدلات النمو آخذة في الانخفاض منذ عام 1996. ومع دلالات النمو المنخفضة في أقل الاقتصادات تنوعاً هي إلى حد كبير نتيجة توسع القطاع العام والتراكم الأخير لحجم كبير من الدين العام على الرغم من حصول تلك الاقتصادات على إيرادات كبيرة من العملات الأجنبية من صادرات النفط كل عام. وأوجه العجز الأخيرة في الميزانيات بالاقتران مع ارتفاع الإنفاق الحكومي مسؤولة إلى حد كبير عن تراكم الدين العام. وكان لتمويل عجز الميزانيات في أقل الاقتصادات تنوعاً من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي تأثير مباشر على الاستثمار الخاص وتراكم رأس المال ونمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أثر تمويل العجز بصورة مباشرة على نمو القطاع الخاص بسبب استبعاد الاستثمار الخاص أو بالأحرى مزاحمته.

واستخدم الجزء العملي من هذه الدراسة نماذج اقتصادية قياسية ذات سلاسل زمنية لاكتشاف الصلات في كل بلد عضو في الإسكوا بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات اقتصادية معينة. ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية كما يلي: بينت نتائج اختبار العلاقات السببية في أكثر الاقتصادات تنوعاً أن للدين العام في مصر تأثير تراكمي سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير. وخلف تراكم هذا الدين تأثيراً سلبياً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لوجود نقص في رأس المال. ومن ثم ينبغي اتخاذ تدابير لتحسين الإنتاجية والكفاءة في المؤسسات العامة وتخفيض العجز في الميزانية. وهناك تدابير أخرى يلزم أيضاً اتخاذها تتصل بالاعتماد الزائد على القطاع الخاص فيما يتعلق بخدمات وبيع أساسية معينة ظلت في حوزة هذا القطاع بعد خطة الخصخصة في مطلع التسعينيات. أما الدين العام، فقد تزايد على الرغم من هذه الخطة. ولم تقترن الزيادة في الدين العام إلا بزيادات متواضعة في الاستثمار العام، ونتيجة لذلك، فإن هذا الاستثمار لم يسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وعلى العكس من ذلك، يبدو أن الدين العام يزاحم هذا النمو. وإذا ما تم توجيه الاستثمار العام نحو تحسين رأس المال البشري بالاستثمار في التعليم والصحة والهيكل الأساسية، يمكن تحقيق نمو ناتج محلي إجمالي داخلي الطابع. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادات في الدين العام لغرض زيادة الاستثمار العام في البنية التحتية، تبين أن لها تأثير إيجابي على القطاع الخاص، مما يزيد من تنشيط الاقتراض الخاص والاستثمار.

وبينت نتائج اختبارات جرانجر للعلاقة السببية في الأردن أنه وجد للاستثمار العام آثاراً تقطبية على الاستثمار الخاص بعد سنة واحدة، لأن زيادة الاستثمار العام في البنية التحتية يجعل من الأسهل استثمار أكثر مؤاتاة للمستثمرين في القطاع الخاص. غير أن هذه الظاهرة تصبح معكوسة في السنة التالية، ويظهر أن للاستثمار العام تأثير تراكمي سلبي غير مباشر على الاستثمار الخاص من خلال تأثيره الإيجابي على الدين العام مما يضع ضغطاً تصاعدياً على أسعار الفائدة. ولذلك ينبغي أن يحد الأردن من شيط زيادة الاستثمار العام في البنية التحتية ورأس المال البشري. ومن المتوقع أن يولد هذا الاستثمار في

الصحة والتعليم نمو ناتج محلي إجمالي داخلي الطابع، بينما يقوم الاستثمار العام في البنية التحتية بـ دور رئيسي في تنشيط مبادرات القطاع الخاص.

وأظهرت نتائج اختبارات جرانجر للعلاقة السببية في لبنان أن الدين العام لا يبدو لجرانجر بأنه يسبب الناتج المحلي الإجمالي، وأن الدين العام لا يساعد على التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، ليس هناك تأثير تراكمي أو تأثير استقطابي على الناتج المحلي الإجمالي بسبب الدين العام. ويمكن تفسير ذلك في ضوء الحقيقة القائلة بأن الدين العام في لبنان بدأ يتراكم في منتصف التسعينيات وأن اختبارا التنا العملية لـ م تلتقط ذلك التأثير. ومن جهة أخرى، تبين أن للاستثمار الخاص بصورة كبيرة وإيجابية علاقة سلبية مع الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبارات جرانجر مع وجود فارق زمني لمدة سنتين. ومن ثم فإن الاستثمار الخاص، الذي يلعب دائما دوراً كبيراً في لبنان يخلف ثلاثة تأثيرات مميزة فهو يخفض الدين العام ويزيد الدين الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

والنتيجة بالغة الأهمية هي أن للدين العام تأثير إيجابي كبير على الدين الخاص، حيث يبدو أن له تأثير استقطابي على النمو من خلال تأثيره الإيجابي على الدين الخاص. وعلى الرغم من أن للدين العام تأثير تراكمي سلبي على الاستثمار الخاص بعد سنة واحدة، فإن هذا التأثير يصبح إيجابياً في السنة الثانية. وهذا يدل على أن النمو المحلي الهام قصير الأجل هو نتيجة الاستثمار العام في البنية التحتية في لبنان.

وقد بينت نتائج اختبارات جرانجر للعلاقة السببية في الجمهورية العربية السورية. وجود تأثيرات استقطابية من القطاع الخاص إلى القطاع العام. فالاستثمار الخاص يستقطب الدين العام، والدين الخاص يستقطب الاستثمار العام والذي قد يعزى إلى أن الاستثمار الخاص ينشط الاقتصاد مما يسفر عن زيادة في الطلب على الاستثمار العام. ويؤثر الاستثمار الخاص بصورة غير مباشرة في الدين العام من خلال تأثيره الإيجابي على الاستثمار العام، بينما يؤثر الدين الخاص إيجابياً على الاستثمار العام، نظراً لتأثيره الإيجابي على الاستثمار الخاص. وتشير هذه التأثيرات غير المباشرة إلى الطابع التكامل القوي للاستثمار الخاص والعام.

ولذلك يجب على الجمهورية العربية السورية ألا تقتصر على زيادة تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة تنمية مبادراته، بل عليها أيضاً أن تزيد فاعلية الاستثمار العام. ومع ذلك، كان الاقتصاد في الماضي يميل نحو الاعتماد على القطاع العام لتنشيط النمو، ومن ثم ينبغي إتاحة مزيد من الفرص للقطاع الخاص ليتسنى تحقيق المعدل الأمثل لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

وهناك دلائل تشير إلى أن كلا من مصر والأردن حققنا بعض المكاسب من خططهما للخصخصة في مطلع التسعينيات، من حيث تحسين عجز الميزانية بالنسبة لمعدل الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق خفض في الحجم النسبي للقطاع العام فيهما. ومع ذلك، فإن زيادة تسريع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تقتضي التركيز بشدة على التدابير اللازمة لتحسين الكفاءة والإنتاجية.

ولا ينطبق هذا السيناريو على أكثر الاقتصادات تنوعاً الأخرى، وهما لبنان والجمهورية العربية السورية. ففي الأولى، ليس ارتفاع مستوى الاستثمار العام مستغرباً، فهو يرجع أساساً إلى الاستثمار الثقيل في البنية التحتية المتهاكلة. ومعظم النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مطلع وأواخر التسعينيات من النوع الداخلي. وفي العقد الماضي، اضطر هذا البلد لأن يتبع سياسة مالية توسعية. غير أنه، في المستقبل

القريب، قد تبدأ تلك الزيادة الكبيرة، في حجم عجز نفقاته العامة، بالتسبب بعواقب وخيمة على الاقتصاد. صاد برمته عندما تبدأ الآثار التضارحية في الظهور. ومع ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد زاد بالفعل إلى حد ما في التسعينيات، فإن هذه المكاسب يبدو أنها تتلاشى بسرعة. فالمعدل الحقيقي الأخير لنمو الناتج المحلي الإجمالي أصبح قريباً من الصفر. وعلاوة على ذلك، تضع السياسة المالية التوسعية ضغوطاً كبيراً على سعر الفائدة الحقيقي، الذي يتحول في وقت لاحق إلى خدمة دين عام ضخمة وعجز مزمن في الميزانية.

وينطبق نفس الشيء على الجمهورية العربية السورية، التي ظل فيها حجم الإنفاق العام على الدوام مزاحماً للاستهلاك والاستثمار بدرجة كبيرة. والإنفاق العام الكبير، بما في ذلك الإنفاق على المؤسسات المملوكة للدولة مرتبط هناك أيضاً بالبطالة المقنعة وإنتاجية العمل المنخفضة، مما يخلف آثاراً خطيرة على النمو الاقتصادي. ومن ثم، من الواضح أن الأمر يقتضي إجراء تغيير هيكلي ليتسنى منح القطاع الخاص دوراً أكبر وحيزاً واسعاً للاستثمار.

وفيما يتعلق بأقل الاقتصادات تنوعاً في منطقة الإسكوا، تبين نتائج العملية بالنسبة للبحرين وجود تأثيرات تكاملية بين الاستثمار الخاص والعام بعد سنة واحدة، مع زيادة الاستثمار الخاص التي تحقق زيادة في الاستثمار العام، تعقبها آثار تضارحية بعد سنتين. وقد تعزى تأثيرات السنة الثانية إلى الحقيقة القائلة بأن الاستثمار الخاص يستلزم مزيداً من الدين الخاص، الذي يزاحم بدوره الدين العام، وبالتالي يستبعد الاستثمار العام. والبحرين فيما يبدو فريدة في أن لديها قطاع عام أصغر من المطلوب من أجل النمو الأمثل. وقد كرست جهوداً كبيرة لخصخصة عدد من الكيانات العامة وتنويع اقتصادها.

وبشأن الكويت، أشارت اختبارات جرانجر للعلاقة السببية هناك إلى وجود تأثير علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الخاص والناتج المحلي الإجمالي. وبعد سنة واحدة، كان للاستثمار الخاص آثاراً تضارحية سلبية على الناتج المحلي الإجمالي، وأثار استقطابية إيجابية بعد سنتين. ولذلك فإنه، يبدو في الأجل الطويل أن الاستثمار الخاص سيساهم إيجابياً في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبيدات النتائج أيضاً وجود تأثير آخر مفيد وكبير وثنائي الاتجاه للعلاقة السببية بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام سلبياً، يبدو بعد سنة واحدة، وله آثار تضارحية تصبح إيجابية بعد سنتين وأخرى استقطابية. وهذا دليل على الطابع التكاملي للاستثمار الخاص والاستثمار العام في الكويت.

واختبارات جرانجر للعلاقة السببية فيما يتعلق بقطر، تبين آثاراً قوية وثنائية الاتجاه لعلاقة سببية بين الاستثمار العام والناتج المحلي الإجمالي. فالدين العام في هذا البلد أخذ في التزايد ببطء منذ مطلع التسعينيات، بحيث يبدو أنه مزاحم للاستثمار والاستهلاك الخاص، وبالتالي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولم ترافق الزيادة الكبيرة في الدين العام زيادة في الاستثمار العام. ومن ثم، فإن تلك الزيادات لم تسهم في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. بل على العكس، يبدو أن الدين العام أخذ في زحام هائل إذا النمو. وإذا ما تم توجيه الاستثمار العام نحو إدخال تحسينات في البنية التحتية ورأس المال البشري، فإنه من المتوقع نمو ناتج محلي إجمالي له طابع داخلي.

وتبين أيضاً اختبارات جرانجر للعلاقة السببية في قطر وجود آثار قوية وثنائية الاتجاه لعلاقة سببية بين الدين الخاص والناتج المحلي الإجمالي. ويبدو أن للدين الخاص تأثيرات تضارحية إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن للناتج المحلي الإجمالي آثار تضارحية سلبية على الدين الخاص. كما تبين أن للدين الخاص تأثير تضارحي على الاستثمار العام قد يعزى إلى التنافس على الأموال بين القطاعين الخاص

والعام. وكلما تزايد الدين الخاص، كلما أصبحت الأموال الحاضرة شحيحة، مما يزيد من صعوبة القطع العام في الاقتراض. وتزيد ندرة الأموال من صعوبة القطاع العام على الاستثمار. وهذه العلاقة السببية التبادلية أكثر تعقيداً حيث أن للاستثمار العام تأثيرات استقطابية على الدين الخاص بعد سنة واحدة، وتأثيرات تزاممية بعد سنتين. أما العلاقة السببية المكتشفة في المستقبل القريب، فإنها نتيجة لمخلف الاستثمار العام من أثر إيجابي على القدرة الإنتاجية للاقتصاد، مما يشجع بدوره الاستثمار الخاص، مما يخلق الحاجة إلى الأموال الخاصة. لكن تلك العلاقة الإيجابية تصبح سلبية بعد سنتين. وكما ورد من قبل، قد يرجع ذلك إلى التنافس على الأموال بين القطاعين العام والخاص.

وتبين نتائج اختبارات جرانجر للعلاقة السببية أن الدين الخاص يزاحم الدين العام في المملكة العربية السعودية. وقد يرجع ذلك إلى أن أية زيادة في الدين الخاص توجد نقصاً في سوق الأموال الحاضرة وتحدث مشاكل تمويل للحكومة. كما تبين الاختبارات أنه بعد سنة واحدة، يكون للدين العام تأثير سلبي على الاستثمار الخاص الذي ينعكس بعد سنتين.

وفيما يتعلق بالإمارات العربية المتحدة، تبين اختبارات جرانجر للعلاقة السببية أن الدين العام يؤدي إلى الاستثمار الخاص. وبعد سنة واحدة، يستقطب الدين العام الاستثمار الخاص؛ وبعد سنتين، يزاحم هذا الاستثمار. وهذان التأثيران المتناقضان للدين العام على الاستثمار الخاص يشيران إلى ما يلي: فيما يتعلق بالأول، يبدو أن للدين العام تأثير إيجابي غير مباشر على الاستثمار الخاص من خلال تنشيط الاستثمار العام؛ بينما فيما يتصل بالثاني، يأتي التأثير السلبي غير المباشر نتيجة التأثير الإيجابي للدين العام على أسرار الفائدة.

والاستثمار العام في الكويت، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أعلى من البلدان الأخرى الأعضاء في الإسكوا. ويسيطر قطاع النفط على جميع الاقتصادات الثلاثة، التي يجب عليها التنوع وتنشيط دور القطاع الخاص. والاعتماد على القطاع الخاص أكثر من القطاع العام قد يعزز أداء النمو في تلك الاقتصادات إذا ما توافرت زيادة الكفاءة والإنتاجية. ويمكن أن يؤدي الاعتماد على المبادرات الخاصة إلى تحسين بعض أوجه عدم الكفاءة الناتج عن العمالة الزائدة في القطاع العام وإلى تعزيز النمو والإنتاجية.

## المرفق

## الجدول 1 - اختبارات جذور الوحدات: مصر

القيم الحرجة		الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	الدين الخاص	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	
%1	%5						
الاتجاه الثابت والزمني							
4.26-	3.55-	2.12-	2.95	2.25-	2.79-	1.83-	PP (3)
4.26-	3.55-	(**)5.58-	(**)9.47-	(**)4.54-	(**)5.88-	(**)6.46-	PP FD (3)
الثابت							
3.64-	2.95-	2.24-	1.23-	2.11-	2.67-	1.25-	PP (1)
3.64-	2.95-	(**)5.60-	(**)9.06-	(**)4.56-	(**)5.98-	(**)6.34-	PP FD (1)
الاتجاه الثابت والزمني							
4.26-	3.55-	2.06-	2.00-	2.68-	2.80-	1.60-	ADF (1)
4.26-	3.55-	3.41-	(**)7.36-	(*)3.68-	(*)4.18-	(**)4.64-	ADF FD (1)
الثابت							
3.64-	2.95-	2.19-	1.47-	2.41-	2.64-	1.29-	ADF (1)
3.64-	2.95-	(**)3.39-	(**)7.02-	(**)3.67-	(**)4.24-	(**)4.44-	ADF FD (1)

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: (أ) PP = اختبار Philips – Perron؛ (ب) التباين الأول؛ و ADF = اختبار Dickey – Fuller المعزز؛ (ج) الأرقام بين قوسين هي أطوال قذرات التأخير المناسبة استناداً إلى معيار معلومات Akaike (AIC)؛ (د) نجمة واحدة (\*) تشير إلى رفض فرضية العدم عند المستوى غير الثابت بنسبة 5 في المائة، بينما النجمتين (\*\*) تبيان رفضاً أقوى عند المستوى 1 في المائة؛ (هـ) بالنسبة لمعظم المتغيرات يكون متغير الاتجاه الزمني عديم الأهمية إحصائياً؛ (و) الأرقام بخطوط مائلة رفيعة تمثل القيم الحرجة التي حددها ماكسينون على المستوى المعنوي 5 و 1 في المائة.

## الجدول 2 - اختبار التكامل المشترك: مصر

القيم الحرجة		إحصاءات الأثر	فرضية	
%1	%5		البدل	العدم
96.58	87.31	(**)130.92	$r \geq 1$	$r = 0$
70.05	62.99	(**)76.90	$r \geq 2$	$r \leq 1$
48.45	42.44	38.73	$r \geq 3$	$r \leq 2$
30.45	25.32	17.69	$r \geq 4$	$r \leq 3$
16.26	12.25	6.62	$r = 5$	$r \leq 4$

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: (أ) يستند اختبار نسبة احتمال التكامل المشترك لجوهانسين إلى أثر المصفوفة العشوائية؛ (ب) يتيح الاختبار اتجاهها خطياً. تحديد ديا في البيادات وجزءاً محصوراً؛ (ج)  $r$  يمثل عدد الموجات التكاملية المشتركة، وأقصى فترة تأخير هي سنة واحدة في التراجع الذاتي للموجات؛ (د) نجمة واحدة ونجمتان (\*) و (\*\*) تشيران إلى مستويين للمعنوية بنسبة 1 في المائة و 5 في المائة على التوالي؛ (هـ) القيم الحرجة مأخوذة من (1992) Osterwald-Lenum.

الجدول 3- نموذج لتصويب الأخطاء: مصر

الاستثمار الخاص	الدين الخاص	الاستثمار العام	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	فترات تأخير	
0.03-	(**)0.54	10.02	0.03	0.26-	1	الناتج المحلي الإجمالي
0.43-	3.56	0.55-	0.19	1.16-		
(**)0.25	(**)0.59	0.03-	0.29	0.19-	2	
3.10	2.94	0.83-	1.55	0.63-		
0.16-	(**)0.88	0.00	0.55	0.32-	1	الدين العام
1.41-	3.19	0.09	2.10	0.76-		
(*)0.25-	0.38	0.04-	0.57	0.09	2	
2.51-	1.60	0.98-	2.51	0.24		
0.09-	0.46-	(**)0.65-	0.19-	0.77-	1	الاستثمار العام
0.27-	0.55-	4.20-	0.24-	0.60-		
0.64-	0.33	(*)0.57-	1.62	2.09-	2	
1.76	0.37	(*)3.41	1.91	1.53-		
(**)0.26-	0.14	0.05	0.11-	0.53	1	الدين الخاص
2.82-	0.62	1.08	0.52-	1.52		
0.06	0.37	0.02	0.08-	0.29	2	
0.67	1.67	0.50	0.37-	0.87		
0.27-	0.52	0.06-	(**)1.15	0.71-	1	الاستثمار الخاص
1.98-	1.57	1.01-	3.67	1.40-		
0.00	0.07-	0.06-	0.36-	0.20	2	
0.03-	0.20-	0.91-	1.15-	0.39		
0.01-	(**)0.09-	0.00	0.02-	(**)0.10		خطأ ثابت
1.47-	3.59-	0.90-	0.91-	2.69		
(**)0.00	(**)0.01	(*)0.00	(*)0.01	0.00		علاقة تكامل مشتركة
3.99-	3.84	2.00	2.43	0.62		

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: (أ) الأرقام بخطوط مائلة إحصاءات-t ؛ (ب) نجمة واحدة ونجمتان (\* و \*\*) تبيينان مستويين للمعنوية بنسبة 5 في المائة و 1 في المائة على التوالي.

الجدول 4- اختبارات جذور الوحدات: الأردن

القيم الحرجة		الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	الدين الخاص	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	
1%	5%						
4.26-	3.55-	3.02-	3.30-	2.13-	2.32-	1.078-	الاتجاه الثابت والزمني
4.26-	3.55-	(*)4.17-	(**)7.94-	7.39-	(**)5.14-	(*)3.49-	PP (3)
							PP FD (3)
							الثابت
3.64-	2.95-	2.50-	1.76-	1.04-	1.98-	2.63-	PP (1)
3.64-	2.95-	(**)4.270-	(**)8.15-	(**)7.20-	(**)5.24-	3.06-	PP FD (1)
							الاتجاه الثابت والزمني
4.26-	3.55-	(*)4.12-	2.06-	2.00-	2.13-	2.55-	ADF (1)
4.26-	3.55-	--	(*)4.02-	(**)5.25-	3.53-	3.04-	ADF FD (1)
							الثابت
3.64-	2.95-	(*)3.14-	1.32-	1.33-	1.71-	2.67-	ADF (1)
3.64-	2.95-	--	(**)4.11-	(**)5.08-	(*)3.59-	2.67-	ADF FD (1)

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 1.

الجدول 5- اختبار التكامل المشترك: الأردن

القيم الحرجة		إحصاءات الأثر	فرضية	
%1	%5		البديل	العدم
96.58	87.31	109.58 <sup>(**)</sup>	$r \geq 1$	$r = 0$
70.05	62.99	71.91 <sup>(**)</sup>	$r \geq 2$	$r \leq 1$
48.45	42.44	38.28	$r \geq 3$	$r \leq 2$
30.45	25.32	16.45	$r \geq 4$	$r \leq 3$
16.26	12.25	4.50	$r = 5$	$r \leq 4$

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات في الجدول 2.

الجدول 6- نموذج لتصويب الأخطاء: الأردن

الاستثمار الخاص	الدين الخاص	الاستثمار العام	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	فترات تأخير	
0.32 <sup>(**)</sup>	0.01-	0.13- <sup>(**)</sup>	0.09-	0.14	1	الناتج المحلي الإجمالي
2.59	0.11-	8.48-	1.17-	0.57	2	
0.43-	0.09	0.03	0.06	0.40	1	الدين العام
2.20-	0.48	1.42	0.50	1.03	2	
0.53 <sup>(**)</sup>	0.12-	0.06- <sup>(**)</sup>	0.03-	0.20-	1	الاستثمار العام
3.99	1.01-	3.63-	0.34-	0.75-	2	
1.11- <sup>(*)</sup>	0.44-	0.03	0.24	0.40-	1	الدين الخاص
2.18-	0.96-	0.56	0.73	0.69-	2	
0.08	0.49	0.14	0.33	1.027-	1	الاستثمار الخاص
0.13	0.92	1.93	0.89	01.07	2	
1.04-	0.61-	0.41 <sup>(*)</sup>	0.47	2.31-	1	الاستثمار الخاص
0.73-	0.48-	2.37	0.52	0.81-	2	
0.42-	1.43-	0.07	0.44	0.80-	1	خطأ ثابت
0.43-	1.61-	0.62	0.70	0.41-	2	
1.12 <sup>(*)</sup>	0.53-	0.55- <sup>(**)</sup>	0.38-	2.13 <sup>(*)</sup>	1	علاقة تكامل مشتركة
2.07	1.08-	8.48-	1.10-	1.97	2	
1.03	0.44-	0.31- <sup>(**)</sup>	0.30-	0.24	1	خطأ ثابت
2.02	0.95-	5.07-	0.92-	0.24	2	
0.34-	0.40	0.16 <sup>(**)</sup>	0.21	0.80-	1	علاقة تكامل مشتركة
1.23-	1.61	4.87	1.21	1.44-	2	
0.39-	0.32	0.15 <sup>(**)</sup>	0.18	0.33-	1	خطأ ثابت
1.76-	1.58	5.54	1.25	0.74-	2	
0.03- <sup>(*)</sup>	0.03 <sup>(*)</sup>	0.01 <sup>(**)</sup>	0.01	0.01	1	علاقة تكامل مشتركة
2.25-	2.40	7.01	0.96	0.37	2	

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: (أ) الأرقام بخطوط مائلة إحصاءات-t؛ (ب) نجمة واحدة ونجمتان (\* و \*\*) تبيينان مستويين للمعنوية بنسبة 5 في المائة و 1 في المائة على التوالي.

**الجدول 7- اختبارات جذور الوحدات: لبنان**

القيم الحرجة		الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	الدين الخاص	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	
%1	%5						
الاتجاه الثابت والزمني							
4.26-	3.55-	2.37-	2.05-	2.15-	1.90-	1.95-	PP (3)
4.26-	3.55-	(**)6.26-	(**)5.34-	(**)5.80-	(**)6.43-	(**)5.94-	PP FD (3)
الثابت							
3.64-	2.95-	2.31-	1.88-	1.87-	0.09	0.84-	PP (1)
3.64-	2.95-	(**)6.32-	(**)5.41-	(**)5.84-	(**)6.34-	(**)6.03-	PP FD (1)
الاتجاه الثابت والزمني							
4.26-	3.55-	2.29-		2.24-	1.69-	1.82-	ADF (1)
4.26-	3.55-	(**)4.43-	(**)4.37-	(**)4.18-	(**)4.40-	(**)4.53-	ADF FD (1)
الثابت							
3.64-	2.95-	2.13-	1.78-	1.81-	0.06-	0.78-	ADF (1)
3.64-	(**)2.95-	(**)4.47-	(**)4.41-	(**)4.20-	(**)4.32-	(**)4.58-	ADF FD (1)

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 1.

**الجدول 8- اختبار التكامل المشترك: لبنان**

القيم الحرجة		إحصاءات الأثر	فرضية	
%1	%5		البديل	العدم
70.05	62.99	(*)65.41	$r \geq 1$	$r = 0$
48.45	42.44	30.46	$r \geq 2$	$r \leq 1$
30.45	25.32	17.16	$r \geq 3$	$r \leq 2$
16.26	12.25	6.59	$r \geq 4$	$r \leq 3$

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 2.

**الجدول 9- نموذج لتصويب الأخطاء: لبنان**

الاستثمار الخاص	الدين الخاص	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	فترات تأخير	
0.06-	0.39	0.11-	0.10	1	الناتج المحلي الإجمالي
1.31-	1.28	0.52-	0.31		
0.09-	0.21	(*)0.56	0.20-	2	
1.65-	0.63	2.35	0.59-		
0.05-	0.44	0.10-	0.38-	1	الدين العام
1.04-	1.46	0.47-	1.23-		
0.02	0.28	0.25-	0.23-	2	
0.47	0.96	1.19-	0.75-		
0.07-	0.03	0.36-	(*)0.59	1	الدين الخاص
1.57-	0.11	1.82-	2.04		
(*)0.13-	0.84	(*)0.46	0.06	2	
2.70-	0.62	2.21	0.19		
0.36-	0.85	0.40-	0.35-	1	الاستثمار الخاص
1.65-	0.63	0.42-	0.25-		
(*)0.43-	0.04	0.39	1.17	2	
2.10-	0.03	0.43	0.89		
0.02	0.08-	0.04	0.10		خطأ ثابت
1.91	1.03-	0.84	1.25		
0.00	0.09-	0.05	0.01-		علاقة تكامل مشتركة
0.11	1.70-	1.22	0.28-		

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: (أ) الأرقام بخطوط مائلة إحصاءات - t؛ (ب) نجمة واحدة (\*) تشير إلى مستوى المعنوية بنسبة 5 في المائة.  
**الجدول 10 - اختبارات جذور الوحدات: الجمهورية العربية السورية**

القيم الحرجة		الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	الدين الخاص	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	
%1	%5						
4.26-	3.55-	2.61-	2.37-	2.32-	1.54	2.43-	الاتجاه الثابت والزمني
4.26-	3.55-	(*)4.12-	(***)5.85-	(***)4.95-	(***)4.65-	(*)4.06-	PP (3) PP FD (3)
3.64-	2.95-	2.61-	1.57-	0.17-	4.92	3.00-	الثابت
3.64-	2.95-	(***)4.20-	(***)5.79-	(***)4.92-	(*)3.37-	--	PP (1) PP FD (1)
4.26-	3.55-	(*)3.65-	2.61-	2.40-	0.80	2.54-	الاتجاه الثابت والزمني
4.26-	3.55-	--	(***)4.32-	3.44-	(***)3.37-	3.08-	ADF (1) ADF FD (1)
3.64-	2.95-	(*)3.46-	1.51-	0.26-	2.62	2.67-	الثابت
3.64-	2.95-	--	(***)4.21-	(***)3.41-	2.11-	2.91-	ADF (1) ADF FD (1)

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 1.

**الجدول 11 - اختبار التكامل المشترك: الجمهورية العربية السورية**

القيم الحرجة		إحصاءات الأثر	فرضية	
%1	%5		البديل	العدم
96.58	87.31	(***)99.03	$r \geq 1$	$r = 0$
70.05	62.99	54.69	$r \geq 2$	$r \leq 1$
48.45	42.44	27.98	$r \geq 3$	$r \leq 2$
30.45	25.32	15.88	$r \geq 4$	$r \leq 3$
16.26	12.25	6.61	$r = 5$	$r < 4$

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 2.

**الجدول 12 - نموذج لتصويب الأخطاء: الجمهورية العربية السورية**

الاستثمار الخاص	الدين الخاص	الاستثمار العام	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	فترات تأخير	
0.00	0.04	(***)0.02	0.03	(*)0.21-	1	الناتج المحلي الإجمالي
0.09-	1.16	2.82	1.58	2.23-	2	
0.03-	0.03-	(***)0.06	0.00	0.25	1	الدين العام
0.32-	0.23-	3.12	0.07	0.88	2	
0.09	0.13	0.03	0.03	0.38-	1	الاستثمار العام
0.86	1.11	1.40	0.40	1.18-	2	
0.53	0.06-	0.16-	0.43	0.24-	1	الدين الخاص
1.25	0.12-	1.82-	1.60	0.19-	2	
0.42-	0.01	0.01	0.16	1.67	1	الاستثمار الخاص
1.07-	0.01	0.16	0.63	1.39	2	
0.24	1.62	0.31	(*)2.00	3.48-	1	خطأ ثابت
0.19	1.10	1.18	2.45	0.89-	2	
1.46	1.00	0.30	0.69	8.22-	1	علاقة تكامل مشتركة
1.13	0.67	1.14	0.84	2.09-	2	
0.25-	0.06	0.04	(*)0.43-	0.47	1	الاستثمار الخاص
0.76-	0.15	0.58	2.10-	0.47	2	
0.38	0.29	0.10-	0.10	0.77-	1	خطأ ثابت
1.12	0.74	1.39-	0.45	0.74-	2	
0.30	0.02	(*)0.13	0.15	0.27-	1	علاقة تكامل مشتركة
1.07	0.05	2.26	0.81	0.31-	2	
0.27-	0.17-	0.08	0.23-	0.69-	1	علاقة تكامل مشتركة
0.92-	0.50-	1.39	1.25-	0.78-	2	
0.00	0.00	0.00	0.01	0.05		

0.36-	0.27	1.14-	1.45	1.22	
-------	------	-------	------	------	--

المصدر: تقديرات الإسكوا.  
ملاحظات: (أ) الأرقام بخطوط مائلة إحصاءات - t؛ (ب) نجمة واحدة ونجمتان (\* و \*\*) تبيينان مستويين للمعنوية بنسبة 5 في المائة و 1 في المائة على التوالي.

### الجدول 13 - اختبارات جذور الوحدات: البحرين

القيم الحرجة		الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	الدين الخاص	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	
%1	%5						
4.99-	3.87-	2.47-	2.45-	1.14-	1.73	1.96-	الاتجاه الثابت والزمني PP (3)
4.99-	3.87-	(*)4.57-	3.38-	(**)5.88-	2.81-	(*)4.18-	PP FD (3)
4.14-	3.15-	1.78-	1.50-	1.44-	5.05	0.18-	الثابت PP (1)
4.14-	3.15-	(**)4.67-	(*)3.49-	3.88-	1.39-	(*)4.18-	PP FD (1)
4.99-	3.87-	2.55-	2.65-	0.13-	1.19	2.57-	الاتجاه الثابت والزمني ADF (1)
4.99-	3.87-	(*)3.89-	(*)3.44-	1.87-	0.92-	3.91-	ADF FD (1)
4.14-	3.15-	1.83-	1.60-	2.89-	2.74	0.11	الثابت ADF (1)
4.14-	3.15-	(*)4.00-	(*)3.61-	0.81-	0.39	(*)3.84-	ADF FD (1)

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 1.

### الجدول 14 - اختبار التكامل المشترك: البحرين

القيم الحرجة		إحصاءات الأثر	فرضية	
%1	%5		البديل	العدم
48.45	42.44	36.23	$r \geq 1$	$r = 0$
30.45	25.32	14.97	$r \geq 2$	$r \leq 1$
16.26	12.25	3.26	$r \geq 3$	$r \leq 2$

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 2.

### الجدول 15 - التراجع الذاتي للموجهات: البحرين

الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	الناتج المحلي الإجمالي	فترات تأخير	
0.06-	0.01-	0.17	1	الناتج المحلي الإجمالي
0.24-	0.20-	0.56	2	
0.47	0.00	0.28-	1	الاستثمار العام
1.87	0.04	0.97-	2	
2.70	0.25	0.54	1	الاستثمار الخاص
1.37	1.04	0.25	2	
0.59	0.12-	2.07-	1	خطأ ثابت
0.30	0.48-	0.94-	2	
0.24-	0.02	0.08-	1	
0.91-	0.56	0.25-	2	
0.21-	0.06-	0.11		
0.77-	1.94-	0.37		
0.02-	0.00	0.04		
1.19-	0.60-	1.90		

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: (أ) الأرقام بخطوط مائلة إحصاءات - t.



**الجدول 16 - اختبارات جذور الوحدات: الكويت**

القيم الحرجة		الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	الدين الخاص	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	الاتجاه الثابت والزمني
%1	%5						
4.26-	3.55-	( <sup>*)</sup> 4.04-	1.95-	1.72-	2.87-	3.11-	PP (3)
4.26-	3.55-	--	( <sup>**</sup> )4.58-	3.19-	( <sup>**</sup> )7.54-	( <sup>**</sup> )6.02-	PP FD (3) الثابت
3.64-	2.95-	( <sup>*)</sup> 4.02-	1.93-	1.45-	2.43-	( <sup>*)</sup> 3.56-	PP (1)
3.64-	2.95-	--	( <sup>**</sup> )4.61-	( <sup>*)</sup> 3.25-	( <sup>**</sup> )7.61-	--	PP FD (1) الاتجاه الثابت والزمني
4.26-	3.55-	2.71-	2.43-	2.25-	2.36-	3.03-	ADF (1)
4.26-	3.55-	( <sup>**</sup> )5.68-	( <sup>**</sup> )4.91-	3.07-	( <sup>**</sup> )5.47-	( <sup>**</sup> )4.82-	ADF FD (1) الثابت
3.64-	2.95-	2.76-	2.35-	1.97-	2.10-	( <sup>*)</sup> 2.98-	ADF (1)
3.64-	2.95-	( <sup>**</sup> )5.83-	( <sup>**</sup> )4.91-	( <sup>*)</sup> 3.13-	( <sup>**</sup> )5.52-	--	ADF FD (1)

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 1.

**الجدول 17 - اختبار التكامل المشترك: الكويت**

القيم الحرجة		إحصاءات الأثر	فرضية	
%1	%5		البديل	العدم
96.58	87.31	140.23( <sup>**</sup> )	$r \geq 1$	$r = 0$
70.05	62.99	80.66( <sup>**</sup> )	$r \geq 2$	$r \leq 1$
48.45	42.44	53.27( <sup>**</sup> )	$r \geq 3$	$r \leq 2$
30.45	25.32	28.95( <sup>*)</sup>	$r \geq 4$	$r \leq 3$
16.26	12.25	9.51	$r = 5$	$r \leq 4$

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 2.

**الجدول 18 - نموذج لتصويب الأخطاء: الكويت**

الاستثمار الخاص	الدين الخاص	الاستثمار العام	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	فترات تأخير	
0.00	0.04	( <sup>**</sup> )0.02-	( <sup>**</sup> )0.19-	0.02	1	الناتج المحلي الإجمالي
0.10-	1.55	2.71-	2.61-	0.26		
0.00	0.17	0.03-	0.42-	0.19	2	الدين العام
0.08	1.12	0.58-	1.07-	0.50		
0.03	0.19	0.05-	0.59-	0.32	1	الاستثمار العام
0.78	1.41	1.41-	1.66-	0.93		
0.12	0.01	0.04	0.74-	0.60	2	الدين الخاص
1.97	0.05	0.61	1.16-	0.99		
0.02	0.04	0.05	0.14-	0.39-	1	الاستثمار الخاص
0.39	0.21	0.97	0.27-	0.80-		
0.34-	0.48	0.27-	3.16	3.87-	2	خطأ ثابت
0.47-	0.17	0.33-	0.43	0.55-		
0.14	0.28-	( <sup>*)</sup> 0.84-	5.93-	( <sup>*)</sup> 7.45	1	علاقة تكامل مشتركة
0.45	0.22-	2.36-	1.83-	2.38		
0.07	( <sup>*)</sup> 0.63	0.14-	( <sup>**</sup> )2.15-	1.07	2	
1.02	2.36	1.78-	3.06-	1.57		
0.03	0.24	0.11-	0.75-	0.43-	1	
0.29	0.66	1.09-	0.80-	0.48-		
0.10-	0.70-	0.39	4.09	1.30	2	
0.34-	0.61-	1.18	1.36	0.45		
0.08	0.03	( <sup>*)</sup> 0.54	3.35	3.92-		
0.37	0.04	2.28	1.54	1.87-		
0.00	0.02-	( <sup>*)</sup> 0.01	( <sup>**</sup> )0.17	0.00		

0.76-	0.86-	2.00	2.56	0.01-	
-------	-------	------	------	-------	--

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: (أ) الأرقام بخطوط مائلة إحصاءات - t؛ (ب) نجمة واحدة ونجمتان (\* و \*\*) تبيينان مستويين للمعنوية بنسبة 5 في المائة و 1 في المائة على التوالي.

### الجدول 19 - اختبارات جذور الوحدات: قطر

القيم الحرجة		الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	الدين الخاص	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	
%1	%5						
5.12-	3.93-	2.16-	2.87-	2.07-	3.57-	2.76-	الاتجاه الثابت والزمني
5.12-	3.93-	( <sup>^</sup> )4.21-	( <sup>**</sup> )5.45-	( <sup>**</sup> )5.32-	( <sup>**</sup> )6.92-	( <sup>^</sup> )4.02-	PP (3) PP FD (3) الثابت
4.22-	3.18-	1.77-	1.32-	1.62-	3.02-	( <sup>^</sup> )3.39-	PP (1) PP FD (1)
4.22-	3.18-	4.33-	( <sup>**</sup> )4.80-	( <sup>**</sup> )5.42-	( <sup>**</sup> )6.81-	--	الاتجاه الثابت والزمني
5.12-	3.93-	2.24-	2.50-	2.24-	2.22-	2.57-	ADF (1)
5.12-	3.93-	3.89-	3.00-	( <sup>**</sup> )5.75-	3.56-	3.15-	ADF FD (1) الثابت
4.22-	3.18-	1.86-	0.74-	1.88-	1.79-	2.55-	ADF (1)
4.22-	3.18-	( <sup>**</sup> )3.85-	2.53-	( <sup>**</sup> )5.81-	( <sup>^</sup> )3.54-	2.83-	ADF FD (1)

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 1.

### الجدول 20 - اختبار التكامل المشترك: قطر

القيم الحرجة		إحصاءات الأثر	فرضية	
%1	%5		البديل	العدم
70.05	62.99	( <sup>^</sup> )67.71	$r \geq 1$	$r = 0$
48.45	42.44	34.59	$r \geq 2$	$r \leq 1$
30.45	25.32	16.18	$r \geq 3$	$r \leq 2$
16.26	12.25	4.85	$r \geq 4$	$r \leq 3$

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 2.

### الجدول 21 - نموذج لتصويب الأخطاء: قطر

الاستثمار الخاص	الدين الخاص	الاستثمار العام	الناتج المحلي الإجمالي	فترات تأخير	
( <sup>**</sup> )0.01	0.01-	( <sup>^</sup> )0.00	0.01	1	الناتج المحلي الإجمالي
2.80	1.39-	2.32-	0.55	2	
0.05	0.18-	0.08-	0.17	1	الاستثمار العام
0.55	0.66-	1.89-	0.43	2	
0.11-	0.16-	0.06-	0.04-	1	الدين الخاص
1.19-	0.60-	1.39-	0.10-	2	
0.10-	2.01-	0.33-	0.66-	1	الاستثمار الخاص
0.14-	0.99-	1.10-	0.22-	2	
( <sup>^</sup> )0.28-	0.06	0.04	0.07-	1	خطأ ثابت
3.08-	0.23	1.09	0.18-	2	
( <sup>^</sup> )0.22-	0.22-	( <sup>^</sup> )0.10	0.35-	1	
2.15-	0.72-	2.09	0.77-	2	
0.16	0.00	( <sup>**</sup> )0.23	1.24-		
0.91	0.01-	2.99	1.64-		
0.03-	0.77-	0.15-	1.20		

0.15-	1.49-	1.90-	1.56		
0.00	0.02	0.00	0.04		
0.57	0.93	0.46	1.20		علاقة تكامل مشتركة

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: (أ) الأرقام بخطوط مائلة إحصاءات - t؛ (ب) نجمة واحدة ونجمتان (\* و \*\*) تبيينان مستويين للمعنوية بنسبة 5 في المائة و 1 في المائة على التوالي.

### الجدول 22 - اختبارات جذور الوحدات: عمان

القيم الحرجة		الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	الدين الخاص	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	
%1	%5						
4.26-	3.55-	2.67-	(**)4.48-	2.74-	0.74-	0.47-	الاتجاه الثابت والزمني PP (3)
4.26-	3.55-	(**)4.59-	--	(**)4.97-	(**)5.54-	(**)5.01-	PP FD (3)
3.64-	2.95-	2.69-	2.53-	1.89-	2.13-	(**)4.13-	الثابت PP (1)
3.64-	2.95-	(**)4.63-	(**)4.56-	(**)5.62-	(**)5.08-	--	PP FD (1)
4.26-	3.55-	(*)3.89-	(**)4.43-	2.99-	1.81-	2.99-	الاتجاه الثابت والزمني ADF (1)
4.26-	3.55-	--	--	(**)4.31-	(*)3.74-	(*)4.10-	ADF FD (1)
3.64-	2.95-	(*)3.79-	1.99-	1.47-	1.88-	(*)3.53-	الثابت ADF (1)
3.64-	2.95-	--	(**)3.88-	(**)4.35-	(*)3.46-	--	ADF FD (1)

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 1.

### الجدول 23 - اختبار التكامل المشترك: عمان

القيم الحرجة		إحصاءات الأثر	فرضية	
%1	%5		البديل	العدم
96.58	87.31	(**)168.83	$r \geq 1$	$r = 0$
70.05	62.99	(*)68.21	$r \geq 2$	$r \leq 1$
48.45	42.44	42.14	$r \geq 3$	$r \leq 2$
30.45	25.32	19.40	$r \geq 4$	$r \leq 3$
16.26	12.25	4.10	$r = 5$	$r \leq 4$

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 2.

### الجدول 24 - نموذج لتصويب الأخطاء: عمان

الاستثمار الخاص	الدين الخاص	الاستثمار العام	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	فترات تأخير	
(**)0.10-	0.02-	0.00	(**)0.02	0.09	1	الناتج المحلي الإجمالي
3.21-	0.86-	0.24-	3.09	0.99	2	
(**)0.26-	0.01-	0.00	0.01	0.41	1	الدين العام
3.65-	0.14-	0.22	0.80	1.94	2	
0.00	0.01	0.01-	(*)0.03	0.05	1	الاستثمار العام
0.03-	0.18	0.74-	2.24	0.28	2	
(**)5.10	1.43	0.47	0.08-	(**)10.36-	1	الدين الخاص
4.46	1.89	1.27	0.30-	3.09-	2	
0.79	0.70	0.04-	0.20-	(*)4.51-	1	الاستثمار الخاص
1.07	1.44	0.18-	1.15-	2.08-	2	
0.24	0.85-	0.10-	0.22	0.71	1	الاستثمار العام
0.29	1.58-	0.37-	1.16	0.30	2	
(**)3.46-	(*)1.63-	0.49-	0.07	(**)9.63	1	الدين الخاص
3.21-	2.29-	1.42-	0.28	3.05	2	
(*)1.04-	0.12-	0.07-	0.03-	2.35	1	الاستثمار الخاص
2.44-	0.45-	0.52-	0.29-	1.90	2	
(*)0.79	0.14-	0.06	0.08	0.08-	1	
2.35	0.63-	0.54	1.09	0.08-		

0.33 <sup>(*)</sup>	0.10	0.00	0.06-	0.56-	2
2.11	0.99	0.08	1.66-	1.24-	
0.07-	0.19	0.03-	0.04-	0.36-	خطأ ثابت
0.40-	1.62	0.51-	0.95-	0.70-	
0.03	0.00	0.00	0.01 <sup>(*)</sup>	0.03	علاقة تكامل مشتركة
1.65	0.23	0.58-	2.06-	0.67	

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: (أ) الأرقام بخطوط مائلة إحصاءات - t؛ (ب) نجمة واحدة ونجمتان \* و \*\* تبيينان مستويين للمعنوية بنسبة 5 في المائة و 1 في المائة على التوالي.

### الجدول 25 - اختبارات جذور الوحدات: المملكة العربية السعودية

القيم الحرجة		الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	الدين الخاص	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	
%1	%5						
الاتجاه الثابت والزمني							
4.26-	3.55-	3.46-	2.24-	1.91-	1.39-	3.17-	PP (3)
4.26-	3.55-	6.52 <sup>(**)</sup>	7.57 <sup>(**)</sup>	4.05-	6.99 <sup>(**)</sup>	4.22 <sup>(*)</sup>	PP FD (3)
الثابت							
3.64-	2.95-	3.24 <sup>(*)</sup>	1.94-	1.28	1.55	4.54 <sup>(**)</sup>	PP (1)
3.64-	2.95-	--	7.37 <sup>(**)</sup>	3.71 <sup>(**)</sup>	5.83 <sup>(**)</sup>	--	PP FD (1)
الاتجاه الثابت والزمني							
4.26-	3.55-	3.74 <sup>(*)</sup>	1.97-	2.18-	1.28-	3.54-	ADF (1)
4.26-	3.55-	--	5.79 <sup>(**)</sup>	3.88 <sup>(*)</sup>	3.89 <sup>(*)</sup>	2.87-	ADF FD (1)
الثابت							
3.64-	2.95-	3.24 <sup>(*)</sup>	2.07-	0.88	1.72	4.05 <sup>(**)</sup>	ADF (1)
3.64-	2.95-	--	5.64-	3.54 <sup>(*)</sup>	2.97 <sup>(*)</sup>	--	ADF FD (1)

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 1.

### الجدول 26 - اختبار التكامل المشترك: المملكة العربية السعودية

القيم الحرجة		إحصاءات الأثر	فرضية	
%1	%5		البديل	العدم
96.58	87.31	112.88 <sup>(**)</sup>	$r \geq 1$	$r = 0$
70.05	62.99	69.14 <sup>(*)</sup>	$r \geq 2$	$r \leq 1$
48.45	42.44	35.39	$r \geq 3$	$r \leq 2$
30.45	25.32	17.58	$r \geq 4$	$r \leq 3$
16.26	12.25	4.67	$r = 5$	$r \leq 4$

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 2.

### الجدول 27 - نموذج لتصويب الأخطاء: المملكة العربية السعودية

الاستثمار الخاص	الدين الخاص	الاستثمار العام	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	فترات تأخير	
0.02-	0.01	0.02	0.01	0.27 <sup>(**)</sup>		الناتج المحلي الإجمالي
0.98-	0.86	1.73	1.88	3.81-	1	
0.08	0.02-	0.01	0.01	0.08		الدين العام
0.89	0.36-	0.28	0.38	0.26	2	
0.07-	0.01	0.03	0.02-	0.04		الدين العام
0.95-	0.29	0.85	1.66-	0.19	1	
0.04	0.64	0.20-	0.25-	2.00-		الدين العام
0.03	1.02	0.40-	1.32-	0.55-	2	
1.05-	0.61-	0.20-	0.68 <sup>(*)</sup>	3.99-		الاستثمار العام
0.79-	0.82-	0.33-	3.10	0.93-	1	
0.28-	0.09	0.02-	0.11	1.49-		الدين الخاص
0.36-	0.21	0.07-	0.87	0.61-	2	
0.17-	0.23	0.00	0.02-	2.13-		الدين الخاص
0.33-	0.81	0.01-	0.18-	1.28-	1	
0.19	0.22-	0.45-	0.16-	2.03	2	

0.32	0.68-	1.72-	1.60-	1.07		
0.29	0.17-	0.04	0.42-	3.51	1	الاستثمار الخاص
0.43	0.46-	0.14	3.80-	1.63		
0.21	0.15-	0.14-	0.11-	2.69	2	
0.69	0.87-	1.07-	2.27-	2.78		
0.16-	0.09-	0.14-	0.06-	1.51		خطأ ثابت
0.54-	0.56-	1.08-	1.31-	1.62		
0.00	0.01	0.00	0.01	0.10		علاقة تكامل مشتركة
0.09	1.07	0.33	2.48	1.35		

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: (أ) الأرقام بخطوط مائلة إحصاءات - t؛ (ب) نجمة واحدة ونجمتان \* و\*\* تبيينان مستويين للمعنوية بنسبة 5 في المائة و1 في المائة على التوالي.

### الجدول 28- اختبارات جذور الوحدات: الإمارات العربية المتحدة

القيم الحرجة		الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	الدين الخاص	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	
%1	%5						
4.26-	3.55-	3.09-	1.74-	2.63-	2.25-	5.70-	الاتجاه الثابت والزمني
4.26-	3.55-	4.44-	6.26-	4.55-	4.97-	--	PP (3)
							PP FD (3)
							الثابت
3.64-	2.95-	3.03-	1.98-	0.24-	1.29-	4.17-	PP (1)
3.64-	2.95-	--	5.74-	4.64-	5.09-	--	PP FD (1)
							الاتجاه الثابت والزمني
4.26-	3.55-	4.02-	2.19-	3.61-	2.32-	2.37-	ADF (1)
4.26-	3.55-	--	5.96-	--	3.47-	3.49-	ADF FD (1)
							الثابت
3.64-	2.95-	3.63-	2.55-	0.83-	1.56-	1.49-	ADF (1)
3.64-	2.95-	--	5.41-	4.15-	3.59-	3.60-	ADF FD (1)

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 1.

### الجدول 29- اختبار التكامل المشترك: الإمارات العربية المتحدة

القيم الحرجة		إحصاءات الأثر	فرضية	
%1	%5		البديل	العدم
96.58	87.31	80.35	$r \geq 1$	$r = 0$
70.05	62.99	48.06	$r \geq 2$	$r \leq 1$
48.45	42.44	26.34	$r \geq 3$	$r \leq 2$
30.45	25.32	12.40	$r \geq 4$	$r \leq 3$
16.26	12.25	4.40	$r = 5$	$r \leq 4$

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: انظر الملاحظات الواردة في الجدول 2.

### الجدول 30- التراجع الذاتي للموجّهات: الإمارات العربية المتحدة

الاستثمار الخاص	الدين الخاص	الاستثمار العام	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	فترات تأخير	
0.19-	0.13	0.03	0.04-	0.32		الناتج المحلي الإجمالي
1.16-	0.48	0.96	0.42-	0.52	1	
0.23	0.11-	0.01	0.03	0.20		الدين العام
1.48	0.41-	0.27	0.31	0.33	2	
0.49	1.00	0.02	0.08-	1.62-		الاستثمار العام
0.89	1.04	0.18	0.23-	0.76-	1	
0.69-	0.34-	0.04-	0.12-	0.96		الدين العام
1.40-	0.39-	0.35-	0.40-	0.50	2	
1.42	0.37-	0.21-	0.43-	3.23-		الاستثمار العام
0.90	0.13-	0.65-	0.45-	0.53-	1	
0.23	1.89-	0.06-	0.65-	2.21		
					2	

<i>0.17</i>	<i>0.80-</i>	<i>0.22-</i>	<i>0.78-</i>	<i>0.42</i>		
<i>0.36-</i>	<i>0.20</i>	<i>0.05</i>	<i>0.04</i>	<i>0.86</i>	1	الدين الخاص
<i>1.07-</i>	<i>0.35</i>	<i>0.73</i>	<i>0.20</i>	<i>0.66</i>		
<i>0.26</i>	<i>0.49-</i>	<i>0.05-</i>	<i>0.03</i>	<i>0.93</i>	2	
<i>0.75</i>	<i>0.82-</i>	<i>0.68-</i>	<i>0.13</i>	<i>0.70</i>		
<i>0.06-</i>	<i>0.29</i>	<i>0.01-</i>	<i>0.07</i>	<i>0.23-</i>	1	الاستثمار الخاص
<i>0.24-</i>	<i>0.66</i>	<i>0.26-</i>	<i>0.48</i>	<i>0.24-</i>		
<i>0.23</i>	<i>0.05</i>	<i>0.02</i>	<i>0.00</i>	<i>0.16</i>	2	
<i>1.16</i>	<i>0.14</i>	<i>0.51</i>	<i>0.04</i>	<i>0.21</i>		
<i>0.00</i>	<i>0.02</i>	<i>0.00</i>	<i>0.00</i>	<i>0.00</i>		خطأ ثابت
<i>0.33-</i>	<i>0.90</i>	<i>0.96-</i>	<i>0.45</i>	<i>0.04-</i>		

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: الأرقام بخطوط مائلة إحصاءات - t.

المراجع

- Aschauer, D.A. (1988). "The equilibrium approach to fiscal policy", *Journal of Money, Credit and Banking*, vol. 20, No. 1, pp. 41-62.
- Aschauer, D.A. (1989). "Is public expenditure productive?" *Journal of Monetary Economics*, vol. 23, pp. 177-200.
- Costas Azariadis, and Allan Drazen (1990). "Threshold externalities in economic development", *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 105, No. 2, pp. 501-526.
- Bahmani-Oskooee, M. (1999). "Do federal budget deficits crowd out or crowd in private investment?", *Journal of Policy Modeling*, vol. 21, No. 5, pp. 633-640.
- Barro, (1990). "Government spending in a simple model of endogenous growth", *The Journal of Political Economy*, vol. 98, No. 5, pp. 103-117.
- Robert J. Barro, and Xavier Sala-I-Martin (1992). "Public finance in models of economic growth", *The Review of Economic Studies*, vol. 59, pp. 645-61.
- Jess Benhabib and Mark M. Spiegel (1994). "The role of human capital in economic development: evidence from aggregate cross-country data", *the Journal of Monetary Economics*, vol. 34, pp.143-173.
- Anne-Marie, Brook Özer Karagedikli and Dean Scrimgeour (2002), "An optimal inflation target for New Zealand: lessons from the literature". Reserve Bank of New Zealand: Bulletin, vol. 65, No. 3. 2002.
- Click, R. (1998). "Seigniorage in a cross-section of countries," *Journal of Money, Credit and Banking*, vol. 30, No. 2, pp. 153-171.
- Shantayanan Devarajan, Danyang Xie and Heng-fu Zou (1997). "Should public capital be subsidized or provided?", *Journal of Monetary Economics*, vol. 41, pp. 319-31.
- William Easterly and Sergio Rebelo (1993). "Fiscal policy and economic growth: an empirical investigation", *Journal of Monetary Economics*, vol. 32, pp. 417-58.
- Robert F. Engle, and C.W.J. Granger (1987). "Co-integration and error correction: representation, estimation and testing", *Econometrica*, vol. 55, No. 2, pp. 251-276.
- Fischer S. (1993). "The role of macroeconomic factors in growth", *Journal of Monetary Economics*, vol. 32, pp. 485-512.
- Gene M. Grossman, and Elhanan Helpman (1994). "Endogenous innovation in the theory of growth," *The Journal of Economic Perspectives*, vol. 8, No. 1, pp. 23-44.
- Johansen, S. (1991). "Estimation and hypothesis testing of cointegration vectors in Gaussian vector autoregressive models". Econometric Society, *Econometrica*, vol. 59, No. 6, pp. 1551-80.
- Soren Johansen and Katarina Juselius (1990). "Maximum likelihood estimation and inference on cointegration-with applications to the demand for money", Blackwell Publishing, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, vol. 52, No. 2, pp. 169-210.
- Lucas, R.E. (1988). "On the mechanics of economic development", *Journal of Monetary Economics*, vol. 22, pp. 3-42.

- Theodore Palivos and Chong K. Yip (1995). "Government expenditure financing in an endogenous growth model: a comparison", *Journal of Money, Credit and Banking*, vol. 27, No. 4, pp. 1159-1178.
- Pierre Perron and Timothy J. Vogelsang (1992). "Testing for a unit root in a time series with a changing mean: corrections and extensions". American Statistical Association, *Journal of Business and Economic Statistics*, vol. 10, No. 4, pp. 467-470.
- Peter C.B. Phillips and Pierre Perron (1988). "Testing for a unit root in time series regression", *Biometrika*, vol. 75, No. 2, pp. 335-346.
- Alicia N. Rambaldi and Howard Doran (1996). "Testing for Granger non-causality in cointegrated systems made easy", University of New England, Armidale, Australia, *Econometrics and Applied Statistics* No. 88.
- Romer, P. (1986). "Increasing returns and long-run growth", *The Journal of Political Economy*, vol. 94, No. 5, pp. 1002-1037.
- \_\_\_\_\_. (1990). "Endogenous technological change", *The Journal of Political Economy*, vol. 98, No. 5, pp. 71-102.
- \_\_\_\_\_. (1994). "The origins of endogenous growth", *The Journal of Economic Perspectives*, vol. 8, No. 1, pp. 3-22.
- Temple, J. (1999). "The new growth evidence", *Journal of Economic Literature*, vol. 37, No. 1, pp. 112-156.
- Hiro Y. Toda and Peter C.B. Phillips (1993). "Vector autoregressions and causality", Econometric Society, *Econometrica*, vol. 61, No. 6, pp. 1367-93.
- Hiro Y. Toda and Taku Yamamoto (1995). "Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes", *Journal of Econometrics*, vol. 66, Nos. 1-2, pp. 225-250.